

Distr.: General  
5 June 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون  
البند ٤٠ من جدول الأعمال  
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل  
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/  
يونيه ٢٠٠٧ والميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام  
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١٨٩ ٠٧١ ٤٠٠ دولار	المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
١٧٧ ٦٩٥ ٤٠٠ دولار	النفقات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
١١ ٣٢٢ ٠٠٠ دولار	الرصيد الحر
٢٣٠ ٥٠٩ ٩٠٠ دولار	المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨
١٦٦ ٣٢٤ ٥٠٩ دولار	النفقات حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨*
٢٨٧ ٦٥١ ٧٠٠ دولار	المبلغ الذي يقترحه الأمين العام للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/783)
٦ ٣٩٩ ٦٠٠ دولار	الموارد الإضافية المقترحة فيما يتصل بمكتب الشؤون العسكرية (A/62/752)
٢٩٤ ٠٥١ ٣٠٠ دولار	مجموع الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/783) و (A/62/752)

\* انظر المرفق الثاني.



## أولا - مقدمة

١ - تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية خفض الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويرد بيان أسباب ذلك في الفقرات ٣٦ إلى ١٧١ أدناه. وفيما يتعلق بإدارة وتنظيم موارد حساب دعم عمليات حفظ السلام والمجالات التي يمكن أن تتحقق فيها وفورات أبدت اللجنة الاستشارية أيضا عددا من الملاحظات وطرح عددا من التوصيات.

٢ - ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية العام المتصل بالجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/62/781) آراءها وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة (انظر أيضا A/62/823). وبالتالي، اكتفت اللجنة في الفقرات الواردة أدناه، بتناول الموارد والبنود الأخرى المتصلة بحساب دعم عمليات حفظ السلام.

٣ - وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة طلبت، في الفقرة ٦٦ من قرارها ٢٧٠/٦١، إلى الأمين العام أن يوافيها في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة، بتقرير أولي عن حالة تنفيذ ذلك القرار. وفي الفقرة ٦٤، طلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في الوقت نفسه، تحليلا شاملا لمكتب الشؤون العسكرية، تراعى فيه نتائج التقرير الذي سيقدم عن الخلية العسكرية الاستراتيجية والدروس المستفادة من الفترة الأولى لتوسيع مكتب الشؤون العسكرية، مما يشمل تفاعلاته مع الأفرقة التشغيلية المتكاملة ومكاتب أخرى في الأمانة العامة، بحيث يمكن أن تستعرض مهام المكتب وتعمل على زيادة تعزيزها.

٤ - وترد، في الفرع الثاني من هذا التقرير، تعليقات اللجنة وملاحظاتها على تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ (A/62/741). ويتضمن الفرع الثالث ملاحظات اللجنة الاستشارية على تقرير الأداء المالي لميزانية حساب الدعم للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الميزانية المقترحة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وتوصياتها في هذا الصدد، مما يشمل اقتراحات الأمين العام الواردة في تقريره عن التحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية (A/62/752).

٥ - وترد في نهاية هذا التقرير الوثائق التي استعانت بها اللجنة الاستشارية لدى نظرها في الميزانية المقترحة لحساب الدعم.

## ثانياً - التقرير الأولي عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/62/741)

٦ - قدم الأمين العام تقريره (A/62/741) استجابة لما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٦٦ من قرارها ٢٧٩/٦١ من أن يوافيها، في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة، بتقرير أولي عن حالة تنفيذ ذلك القرار. ويستعرض التقرير التقدم المحرز في عملية إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء إدارة الدعم الميداني، والأثر الأولي لعملية الهيكلة وتحديات المستقبل. وسيقدم، في خلال الجزء الثاني من الدورة الثالثة والستين المستأنفة، تقرير شامل عن عملية إعادة الهيكلة.

٧ - واللجنة الاستشارية تدرك أن تقرير الأمين العام تقرير مؤقت، بيد أنها تأسف لعدم تضمنه معلومات محددة تذكر عن الدروس المستفادة ومدى الزيادة في الكفاءة نتيجة تنفيذ المفاهيم الواردة في التقرير الأصلي المقدم من الأمين العام بشأن عملية إعادة هيكلة عمليات حفظ السلام (A/61/858). واللجنة تدرك أيضاً أن عملية إعادة الهيكلة ما زالت في مراحلها الأولى وأنها تشهد تطور مطرداً. غير أن اللجنة كانت تتوقع من الأمانة العامة مزيداً من الشفافية في وصف التقدم المحرز حتى الآن وما تصطدم به تنفيذ عملية إعادة الهيكلة من مشاكل. وفضلاً عن ذلك تكرر اللجنة التأكيد على أنها تقرر بأهمية النهج المتكاملة في مساعدة الجهات الفاعلة المتعددة على أن تتناول بشكل متسق المشاكل المعقدة (A/61/937، الفقرة ٢٢).

٨ - وبالإضافة إلى ذلك تشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة ٩ من تقريرها المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/937) التي ذكرت فيها أنها ترى أن "الهيكل التنظيمي الجديد المقترح يمكن أن يمثل تحديات إدارية كبيرة. منها التعقيدات التي يمكن أن تحدث، فيما يتعلق بالتسلسل القيادي، والمسائلة، والتنسيق، والحفاظة على نظام جيد من الزواجر والضوابط، نتيجة التركيب غير المألوف لرئيس إدارة (إدارة الدعم الميداني) يعمل تحت إشراف رئيس إدارة أخرى (إدارة عمليات حفظ السلام) وبتوجيه منه". والواقع أن التقرير المؤقت لا يتضمن شرحاً وافياً للكيفية التي تم بها التصدي لتلك التحديات. وفضلاً عن ذلك لا يوجد في التقرير ما يبدد القلق الذي أعربت عنه اللجنة في الفقرة ١٠ من التقرير آنف الذكر إزاء إمكانية أن يستدعي الأمر إنشاء طبقة بيروقراطية إضافية يقتصر دورها على التنسيق بين الإدارتين المعنيتين. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة

تأكيد رأيها القائل بأن التغيير الهيكلي ليس بديلا عن تحسين الإدارة (انظر A/61/937، الفقرة ١٤).

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أنه لم يرد في التقرير أي ذكر لمسألة تقديم الدعم للبعثات السياسية الخاصة أو التنسيق مع إدارة الشؤون السياسية على الرغم من أن اللجنة اعتبرت هذا ثغرة واضحة في اقتراح إعادة الهيكلة الأصلي (المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

١٠ - يقصد من الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرات الواردة أدناه توفير التوجيه فيما يتعلق بالمسائل التي يُعتقد أنه يلزم تناولها بمزيد من البحث. فتلك المسائل شأنها شأن المسائل آنفة الذكر، ينبغي أن تعالج في التقرير الشامل الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة. وينبغي أيضا أن يبين التقرير الشامل بصورة واضحة ومحددة ما طرأ نتيجة عملية إعادة الهيكلة من تحسينات تكفل كفاءة وفعالية جهود دعم عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وأن يبين كذلك مدى فعالية ترتيبات التنسيق فيما بين الإدارات المختصة. وفيما يتعلق بالتنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، ينبغي أيضا تقييم مدى فعالية وظيفة كبير الموظفين.

#### التوظيف والتعيين في المناصب العليا

١١ - أحيطت اللجنة الاستشارية علما، ردا على استفسار منها، بأنه بحلول ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ كان قد تم اختيار من سيشغلون ١١٧ وظيفة من الوظائف التي أذنت بها الجمعية العامة وعددها ١٥٢ وظيفة وأنه تم تعيين ٨٧ ممن وقع عليهم الاختيار وأنه بالنسبة للعدد المتبقي، يؤدي موظفون مؤقتون مهام تلك الوظائف ريثما يصل الأفراد الذين وقع عليهم الاختيار. واللجنة ترحب بهذا التقدم وإن كانت تلاحظ في الوقت نفسه بقلق حالات التأخير في اختيار وتعيين كبار الموظفين في إدارة الدعم الميداني. فقد ظل منصب وكيل الأمين العام لشؤون الدعم الميداني شاغرا حتى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ عندما تولت وكالة الأمين العام الجديدة منصبها. ومن المتوقع أن يترك الأمين العام المساعد لشؤون الدعم الميداني الذي يعمل بصفته موظفا مسؤولا، الإدارة في الأشهر المقبلة. وقد أحيطت اللجنة علما بأنه ليس واضحا بعد كيف سيقسم العمل بين وكالة الأمين العام والأمين العام المساعد لشؤون الدعم الميداني، ولكنه من المتوقع أن يركز أحدهما على المسائل المتصلة بتوفير التوجيه في مجال السياسات العامة بينما سيعنى الآخر بالشؤون التنفيذية. وأحيطت اللجنة علما أيضا بأنوظيفتين الجديتين في الإدارة من رتبة مد-٢ (مدير شعبة تمويل الميزانيات الميدانية وشعبة

الأفراد الميدانيين) قد تم شغلها بموظفين من الإدارة لتظل بذلك الوظيفتين من رتبة مد-١ شاغرتين. وفضلا عن ذلك، شغرت وظيفة كبير الموظفين بإدارة عمليات حفظ السلام بتعيين شاغلها في وظيفة خارج الإدارة. ومن المقرر أيضا أن يترك وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام المنظمة في غضون الأشهر القلائل القادمة. ومن سيكون معظم كبار مديري إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام، على ما يبدو، من المعينين حديثا. وفي رأي اللجنة أن هذا الأمر سيؤثر على الأرجح تأثيرا كبيرا على أداء الإدارتين وبخاصة في المراحل المبكرة من تنفيذ عملية إعادة الهيكلة. وترى اللجنة أنه من الضروري أن تبدأ الإدارتان في تشييت هيكل موظفيها نوعا ما. ومن ثم تحت اللجنة الأمين العام على القيام مستقبلا، بترتيب التغييرات في الملاك الوظيفي، وبخاصة في المناصب العليا، بشكل تدريجي ليكفل الاستمرارية ويقلص إلى أدنى حد من الآثار التي تنال من أداء الإدارتين.

#### الأفرقة التشغيلية المتكاملة

١٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٢٨ إلى ٣٠ من التقرير، أنه في وقت كتابة تقرير الأمين العام، لم يكن قد قطع شوط كبير في عملية تشكيل الأفرقة التشغيلية المتكاملة، حيث كان الفريق المعني بدارفور هو الفريق الوحيد الذي اكتمل تشكيله. وأحيطت اللجنة علما، بناء على استفسار منها، بأن فريق شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية والفريق المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يباشران عملهما الآن شأنهما شأن الفريقين الفرعيين التابعين لشعبة آسيا والشرق الأوسط. وتتوقع الأمانة العامة أن يكتمل تشكيل الأفرقة المتبقية بحلول حزيران/يونيه أو تموز/يوليه رهنا بوصول الموظفين المتخصصين الجاري تعيينهم، بإتمامهم برنامج التعريف. وقد جاء في الفقرة ٢٨ من التقرير أنه تم تشكيل ستة أفرقة باتباع نموذجين مختلفين: أحدهما يتألف من أفرقة أخصائيين مكرسة للمسائل السياسية والعسكرية ولشؤون الشرطة والدعم كما هو الحال في شعبي أفريقيا وشعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية والآخر يتألف من فريقين فرعيين من المتخصصين في الشؤون السياسية يتقاسمان الأخصائيين في مجالات الشرطة والشؤون العسكرية وخدمات الدعم وهو ما يسري على شعبة آسيا والشرق الأوسط. وأحيطت اللجنة علما، بناء على استفسار منها، بأنه قد تقرر أن يُتبع النموذج الثاني في شعبة أفريقيا الثانية. وفي كلا النموذجين سيقدّم المستشارون المواضيعيون الدعم للأفرقة أو يشاركون فيها عند الضرورة. وتمت موافاة اللجنة، بناء على طلبها، بخريطة تنظيمية تبين الهيكل المقترح للأفرقة التشغيلية المتكاملة (انظر المرفق الأول). وتم إبلاغ اللجنة بأن الوحدات الأم هي التي تقرر أي الموظفين يشاركون في الأفرقة ويمكن أن تلحقهم بها أو تخرجهم منها بالتناوب حسبما تراه مناسبا.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما ورد في الفقرة ٣٠ من التقرير المؤقت من أنه "قد ثبتت إمكانية الأفرقة التشغيلية المتكاملة في حالة فريق دارفور، الذي أثبت، مقارنة بالترتيبات السابقة، أنه آلية استجابة أكثر فاعلية وكفاءة للتوجيه الاستراتيجي والدعم الإداري للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور". وتلاحظ اللجنة أيضا أن الأفرقة التشغيلية المتكاملة هي هياكل ثابتة في مكتب العمليات، خلافا لما أوصت به اللجنة (انظر A/61/937، الفقرة ٦٢). وتم إبلاغ اللجنة بأن المكتب الذي يتبعه الأخصائيون أصلا هو الذي يتولى توظيفهم حيث تُحمّل تكاليف الموظفين عليه إلا أن تكاليف السفر وما يتصل به من دعم فهي تُحمّل على مكتب العمليات. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مكتب العمليات هو الذي يتولى الإشراف على الأخصائيين وتقييمهم. واللجنة يساورها القلق إزاء عدم شفافية الميزانية بخصوص ذلك الترتيب. وهي تتوقع أن يتضمن التقرير الشامل الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تحليلا وافيا لمدى فاعلية الأفرقة التشغيلية المتكاملة في دعم عمليات حفظ السلام.

#### دور نائب الأمين العام

١٤ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٨ من قرارها ٢٧٩/٦١ أن يحدد صراحة دور ومهام نائب الأمين العام في عملية الإصلاح. وتلبية لذلك الطلب، ذكر الأمين العام في الفقرة ٥٥ من تقريره (A/62/741) أن نائب الأمين العام هو رئيس لجنة الإدارة التي تشكل الآلية الأساسية التي تعمل على ضمان فاعلية تنسيق الإصلاحات الداخلية والمسائل الإدارية الشاملة والنظر فيها والموافقة عليها. وأضاف أن نائب الأمين العام يستعين بلجنة الإدارة في تنسيق المسائل الإدارية المتصلة بحفظ السلام وتوفير التوجيه بشأنها. واللجنة الاستشارية تؤكد أهمية أداء الدور التنسيقي المسند إلى نائب الأمين العام على الوجه الأكمل. ومن ثم توصي اللجنة بأن يوضح الأمين العام بقدر أكبر، في التقرير الشامل الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، دور ومسؤوليات نائب الأمين العام في عملية الإصلاح.

#### إدارة الموارد البشرية

١٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية ما أفاد به الأمين العام من أن مجال إدارة الموارد البشرية شهد مكاسب من حيث الفاعلية والإنتاجية شملت ازدياد معدل نشر الموظفين بنسبة تفوق ٥٠ في المائة وانخفاض معدلات الشغور عموما (انظر A/62/741، الفقرة ٥٩). ويشير الأمين العام إلى التقدم الحرز في عدد من المجالات بينها: (أ) الاستعانة بمديري الفئات المهنية ذوي الخبرة والحنكة في المجالات التي يجري التوظيف فيها الأمر الذي من المفروض أن يتيح تركيز

الجهود بقدر أكبر في مجالي التوعية والتوظيف؛ (ب) تنفيذ خطط العمل المتصلة بإدارة الموارد البشرية في الميدان الأمر الذي من المتوقع أن يؤدي إلى تعزيز تخطيط الموارد البشرية والمراقبة الذاتية وتحديد الأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة في هذا الصدد؛ (ج) حسم حالات التأخير في إنجاز عمليات اختيار الموظفين للرتب الأعلى وذلك في إطار التفويض الممنوح لإدارة الدعم الميداني.

١٦ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاقتراح الأصلي للأمين العام فيما يتعلق بإعادة الهيكلة توخي تفويض قدر كبير من سلطات إدارة الشؤون الإدارية في مجال الموارد البشرية إلى إدارة الدعم الميداني. بيد أن التقرير المؤقت لا يبين بوضوح السلطات المحددة المراد تفويضها. ومن ثم ينبغي أن يتضمن التقرير الشامل تفاصيل تقسيم العمل بين إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني في مجال إدارة الموارد البشرية وما يرتبط بذلك من أوجه مساءلة وشواهد على ما طرأ من تحسن نتيجة تفويض السلطات. وقد علقت اللجنة على تلك المسألة في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام (انظر A/62/781، الفقرة ٣٤).

١٧ - ورداً على استفسار من اللجنة الاستشارية بشأن كيفية العمل بقائمة المرشحين للمناصب القيادية في البعثات (انظر A/62/741، الفقرة ٥٤) أحيطت اللجنة علماً بأنه يجري اختيار المرشحين من مجموعة متنوعة من الشركاء الداخليين والخارجيين، مما يشمل مجالات الاختصاص في هذا الصدد في منظومة الأمم المتحدة ومن الأفراد الذين ترشحهم مباشرة الدول الأعضاء والذين توصي بهم المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية ومن الأفراد المهتمين الذين يرشحون أنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك ما زالت دورة تدريب قيادات البعثات تُشكل آلية لدعم عملية اختيار المرشحين الخارجيين لإدراجهم على القائمة. وتم إبلاغ اللجنة كذلك بأن الغرض من القائمة هو أن تكون جامعة وشاملة بأقصى قدر ممكن مع اجتناب الازدواجية مع القوائم الأخرى التي تحتفظ بها إدارة الدعم الميداني. ولا توجد حالياً أي قيود على عدد المرشحين الذين يمكن إدراجهم كما أنه لم تحدد أي التواريخ للنظر في الترشيحات. وفي رأي اللجنة أنه لن يكون لقائمة المرشحين للمناصب العليا في البعثات أي إسهام يُذكر في تيسير عملية التعيين ما لم يتم إرساء إجراءات واضحة تُتبع في إعداد القائمة وإدارتها. ومن المفروض أن يتيح استعراض المسائل المتصلة بإدارة الموارد البشرية المزمع إجراؤه خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، فرصة لبحث جميع المسائل المرتبطة باستخدام القوائم في مجال حفظ السلام.

## المشتريات

١٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية، أن المناقشات ما زالت، حسبما جاء في الفقرة ٦١ من التقرير (A/62/741)، دائرة بين إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية حول سبل كفاءة مد الميدان بالدعم اللازم من المشتريات في حينه وعلى نحو فعال، وذلك بعدة طرق من بينها إشراك موظفي المشتريات بقدر أكبر في عملية التخطيط وتنفيذ البرامج والإشراف على العقود، واتخاذ مزيد من الإجراءات للمواءمة بشكل أفضل بين المسؤولية والمساءلة والصلاحيات فيما يخص المشتريات الميدانية. وتُشير اللجنة إلى أنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦١، سيقدم الأمين العام تقريراً عن حوكمة المشتريات لتُنظر فيه الجمعية في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة وتنوّه إلى أن الجمعية قضت في، قرارها ٢٧٩/٦١، بالرجوع إلى المقترحات المتعلقة بالمشتريات بعد تقديم ذلك التقرير. وتلاحظ اللجنة أن التقرير المتعلق بحوكمة المشتريات المطلوب في القرار ٢٤٧/٦١ لم يُقدم بعد.

## تطور حساب الدعم

١٩ - قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٣٢ من قرارها ٢٧٩/٦١، تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يُقدم نتائج تحليل شامل لتطور حساب الدعم. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٦٦ إلى ٧٠ من تقرير الأمين العام (A/62/741) أنه قد تم إجراء دراسة خارجية أولية في هذا الصدد ولكن لم يُقترح في النتائج التي خلصت إليها أي نهج جديد لتحديد احتياجات حساب الدعم من الموظفين. وعلاوة على ذلك يؤكد الأمين العام أنه سيكون من الضروري معاودة النظر في المسألة في ضوء التغييرات الهيكلية والوظيفية داخل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وأن التقرير المطلوب سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وقد تناول مجلس مراجعي الحسابات هذه المسألة بالتعليق في تقريره عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في فترة الأشهر الإثني عشر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر A/62/5(vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ٥٨-٧٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير المجلس أن الإدارة وافقت، في ضوء الظروف والاحتياجات المتغيرة، أن تُلقي نظرة جديدة على ما جاء في تقرير الأمين العام عن حساب الدعم والوارد في الوثيقة A/45/493، للوقوف على المعايير التي يمكن أن تنال من فعالية إدارة الحساب. وعلقت اللجنة على تلك المسألة في تقريرها المتصل بهذا الموضوع (انظر A/62/823، الفقرات ١٠-١٢).

٢٠ - ويساور اللجنة الاستشارية قلق إزاء الزيادات التي تطرأ على حساب الدعم السنة تلو الأخرى. وقد أُتخذت "الطفرة" في أنشطة حفظ السلام كأساس منطقي لزيادة

موارد حساب الدعم في سياق اقتراح إعادة الهيكلة في مجال حفظ السلام الذي لم ينقض على اعتماده سوى ١١ شهراً. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام، حرص مرة أخرى، في اقتراح ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على تبرير العديد من طلبات تخصيص موارد إضافية في سياق الطفرة في أنشطة حفظ السلام وإنشاء بعثات جديدة وبخاصة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وتشير اللجنة إلى أنه على الرغم من ازدياد أنشطة حفظ السلام في السنوات الأخيرة، لا يوجد أي سبب يدعو إلى افتراض أن الزيادة في تلك الأنشطة ستستمر إلى ما لا نهاية وأن الزيادة في حساب الدعم لا بد أن ترتبط مباشرة بزيادة في أنشطة حفظ السلام. وفي رأي اللجنة أن تلك الاعتبارات تؤكد الحاجة إلى إجراء تحليل شامل لتطور حساب الدعم حسبما طلبته الجمعية العامة.

٢١ - ومن ثمة فاللجنة الاستشارية تحت الأمين العام على إنجاز التحليل الشامل لتطور حساب الدعم في الوقت المقرر ليُنظر فيه جنباً إلى جنب مع مقترح ميزانية حساب الدعم القادمة. وتطلب اللجنة تضمين التقرير تحليلاً للعلاقة بين نشاط حفظ السلام والقوام المنخرط في المقر في دعم أنشطة حفظ السلام ولتقسيم العمل بين اختصاصات المقر في هذا المجال الممولة من حساب الدعم والاختصاصات المقابلة لها في الميدان ومدى فعالية وكفاءة العمل المضطلع به للربط بينها.

٢٢ - وتطلب اللجنة الاستشارية تضمين مقترحات الميزانيات المقبلة معلومات أوفى عن القوام الموجود المكرس لأداء المهمة المطلوب لها قوام إضافي وذلك كيما يتسنى للجنة تحليل مقترحات الأمين العام وللجمعية العامة أن تتخذ القرارات بعد الاستئارة التامة.

#### مسائل أخرى

٢٣ - ولقد مر الأمين العام في تقريره مرور الكرام على عدد من المسائل. ومن بينها الجهود الرامية إلى وضع نظرية مشتركة وسياسات وأساليب عمل مشتركة تتقاسمها الإدارتان (انظر الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من الوثيقة A/62/741)؛ ووضع البرامج التدريبية وتنفيذها (انظر الفقرة ٣٧)؛ والتعاون بين الإدارتين من أجل وضع آلية للتقييم تشمل مؤشرات رئيسية لقياس الأداء (انظر الفقرتين ٣٨ و ٤٨)؛ وتوحيد الهياكل القائمة في قطاعات الشرطة، والعدالة، والسجون، والمنشآت الإصلاحية، وإزالة الألغام، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج فضلاً عن إنشاء قدرة جديدة لإصلاح قطاع الأمن وذلك في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية (انظر الفقرات ٤٤-٤٦). واللجنة الاستشارية تحيط علماً بتلك الجهود وتتوقع أن يتضمن التقرير الشامل المقبل مزيداً من التفاصيل.

٢٤ - وتخطط اللجنة الاستشارية علما بتعليق الأمين العام الوارد في الفقرة ٨٢ من تقريره (A/62/741) ونصه كالتالي: ”وبالنظر إلى نمو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وديناميتها وتعقيدها المتزايد، وبالنظر أيضا إلى البيئة التي تعمل فيها، فإن من المطلوب بلا شك إدخال المزيد من الإصلاحات على الأمانة العامة“. واللجنة ترحب دوما بأي تحسينات، وإن كانت تقرر في الوقت نفسه بضرورة تكريس فترة من الوقت لتوطيد التغييرات الأخيرة كما يتسنى تقييم جدواها من حيث تحسن الكفاءة والفعالية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

### ثالثا - حساب دعم عمليات حفظ السلام

#### ألف - تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٢٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجموع موارد حساب الدعم المخصصة للاحتياجات المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف والمعتمدة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بلغ إجماليه ٤٠٠ ٠٧١ ١٨٩ دولار (صافيه ٣٠٠ ٨٨٥ ١٧٠ دولار)، ويشمل ذلك ملاكا من الوظائف مجموعها ٨٢٢ وظيفة مؤقتة (انظر قرارات الجمعية العامة ٢٦٨/٦٠، و ٢٨٣/٦٠، و ٢٤٤/٦١، و ٢٤٦/٦١، و ٢٥٠/٦١ ألف).

٢٦ - وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/62/766)، بلغ إجمالي نفقات تلك الفترة ٤٠٠ ٦٩٦ ١٧٧ دولار (صافيه ٩٠٠ ٤٦٠ ١٥٩ دولار) ليتبقي رصيد حر إجماليه ٠٠٠ ٣٢٢ ١١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٤٣٤ ١١ دولار) أي ما إجماليه ٦,٠ في المائة من الموارد المعتمدة لتلك الفترة. ويرد في التقرير موجز لأداء الموارد حسب الفئة وما يتعلق به من شرح (انظر الجدول ١ والفقرات ١٠-١٦). وكان متوسط معدل الشغور في الفترة المشمولة بالتقرير ٨,٩ في المائة بالنسبة لوظائف الفئة الفنية و ٤,٥ في المائة بالنسبة لوظائف فئة الخدمات العامة.

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الرصيد الحر يُعزى في المقام الأول إلى انخفاض الإنفاق من الموارد غير المتعلقة بالوظائف على النحو الآتي:

(أ) المساعدة المؤقتة العامة (٠٠٠ ٣٢٥ ٨ دولار)، ويرجع إلى ما يلي:

- تحويل ٢٠ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف في إدارة الشؤون الإدارية عملا بالقرار ٢٤٦/٦١ المتعلق بإصلاح نظام الشراء، مع التأخر في التعيين في وظائف معتمدة وتأجيل تعيين الموظفين التقنيين وموظفي المشاريع نظرا لتأخر تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات

- ارتفاع معدلات شغور وظائف المساعدة المؤقتة العامة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية عما ورد في الميزانية
- تأخر التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام
- تحويل أربع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف في إدارة الشؤون القانونية؛

(ب) السفر الرسمي (١ ٤٥٨ ٩٠٠ دولار)، وذلك بسبب ما يلي:

- إعادة ترتيب أولويات برنامج السفر في إدارة عمليات حفظ السلام نظرا لانشغال الموظفين بإعداد مقترحات الأمين العام المتعلقة بتعزيز قدرة المنظمة على حفظ السلام؛ وعدم استخدام الموارد المخصصة في الميزانية لشعبة الشرطة نظرا لتأخر التوظيف فيها واشتراك موظفيها في تقديم المساعدة المطلوبة لبعثة الأمم المتحدة في السودان دعما للعملية الجارية في دارفور وللبعثة المزمع إيفادها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وتوسيع نطاق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإعادة ترتيب أولويات خطط السفر في الشعبة العسكرية

- إدماج برنامج السفر المتصل بالتدريب في برنامج واحد (بدلا من البرنامجين اللذين حُطط لهما أصلا)، وتأجيل سحب المحققين نظرا لتقديم مقترحات لإعادة هيكلة شعبة التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

(ج) تكنولوجيا المعلومات (٢ ٩٩٤ ٢٠٠ دولار)، وذلك بسبب ما يلي:

- حالات التأخير في عملية الشراء المتعلقة باقتناء نظام إدارة حصص الإعاشة في إدارة عمليات حفظ السلام
- إرجاء تطبيق النظام الحاسوبي للميزنة المؤسسية في إدارة الشؤون الإدارية (شعبة تمويل عمليات حفظ السلام) بسبب الاضطرار إلى إعادة طلب العطاءات لتلبية الاحتياجات.

٢٨ - وقد قابلت هذا الانخفاض في النفقات احتياجات إضافية تتعلق بما يلي:

(أ) الوظائف (٢ ٩٠١ ٣٠٠ دولار) وذلك بسبب ما يلي:

- تحويل وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف في إدارتي الشؤون الإدارية والشؤون القانونية على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٧ (أ) أعلاه

• استيعاب النفقات المتصلة ببرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين في إدارة الشؤون الإدارية؛

(ب) الاتصالات (٦٠٠ ١٠٨ دولار)، وذلك بسبب ازدياد حجم الاتصالات بين المقر والبعثات الميدانية وما يتصل بذلك من ارتفاع في التكاليف التجارية؛

(ج) المصاريف الطبية (٤٠٩ ٠٠٠ دولار)، نظرا لضرورة استبدال المعدات القديمة.

٢٩ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على ما تضمنه تقرير الأداء من معلومات عن كل وجه من أوجه الإنفاق، حيثما كان لتلك التعليقات محل، وذلك في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الواردة في الفرع ثالثا أدناه.

٣٠ - وتلاحظ اللجنة أن الجزء رابعا من تقرير الأمين العام (A/62/766) يُشار فيه إلى أوجه قصور شابت تمويل حساب الدعم في الفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وتحيط علما بأن سبب هذا العجز هو أن الأرصدة الفائضة المتاحة في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام في الفترتين المنتهيتين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لم تستخدم استخداما صحيحا في تمويل الاحتياجات المتصلة بهاتين الفترتين. وكان مبلغ العجز، حسبما جاء في التقرير، ١٣ ٧٩٠ ٠٠٠ دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠١٤ ٠٠٠ دولار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (انظر الفقرات ٦٣-٦٨).

٣١ - وترد في الفقرتين ٧١ و ٧٢ من تقرير الأمين العام مقترحاته المتصلة بتسوية العجز في تمويل حساب الدعم بالنسبة لهاتين الفترتين. وتشمل تلك المقترحات سد العجز باستخدام الرصيد الحر والإيرادات الأخرى للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ورصيد صندوق حساب الدعم للفترات من ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ١٩٩٩-٢٠٠٠، والمبلغ الزائد عن المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وبذلك يصبح الرصيد المتبقي من المبلغ الزائد عن المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام في الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ما قدره ٦٠٠ ٤٦٩ دولار.

٣٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الإجراءات التي يقترحها الأمين العام في الجزء خامسا من تقرير الأداء (A/62/766) (انظر أيضا الفقرة ١٧١ أدناه).

## باء - معلومات مالية حديثة عن الفترة الحالية

٣٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٧٩/٦١ على تخصيص مبلغ إجماليه ٩٠٠ ٥٠٩ ٢٣٠ دولار (صافيه ٣٠٠ ٢٣٢ ٢٠٩ دولار) لموارد حساب الدعم المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف وذلك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وعلى ملاك من الوظائف بمجموعه ١٢٢ ١ وظيفة مؤقتة في إطار حساب الدعم.

٣٤ - وأحيطت اللجنة علما، بناء على استفسار منها، بأن النفقات وصلت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٥٠٩ ٣٢٤ ١٦٦ من الدولارات (انظر المرفق الثاني). وكان الرصيد الحر في التاريخ نفسه بمبلغ ٣٩١ ١٨٥ ٦٤ دولارا.

٣٥ - ومن الوظائف المعتمدة حاليا البالغ عددها ١٢٢ ١ وظيفة (٧٣٥ من الفئة الفنية، و ٣٨٤ من فئة الخدمات العامة، و ٣ للخدمات الأمنية)، بلغ ما تم شغله حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، من وظائف ٩٨٥ وظيفة (٦٣١ من الفئة الفنية، و ٣٥١ من فئة الخدمات العامة، و ٣ للخدمات الأمنية)، مما يستدل منه على وجود شواغر بمعدل ١٤ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ٨ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة وما يتصل بها من وظائف.

## جيم - تقديرات التكاليف المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

### ١ - لمحة عامة

٣٦ - يقدر الأمين العام، في تقريره (A/62/783)، أن تبلغ موارد حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ما إجماليه ٧٠٠ ٦٥١ ٢٨٧ دولار (صافيه ٤٠٠ ٦٥٤ ٢٦٠ دولار)، وهو ما سيغطي تكاليف شغل ١٢٧٨ وظيفة من وظائف حساب الدعم والموارد غير المتعلقة بالوظائف.

٣٧ - ويمثل المبلغ الإجمالي المقترح زيادة قدرها ٨٠٠ ١٤١ ٥٧ دولار أو نسبتها ٢٤,٨ في المائة (صافيه ١٠٠ ٤٢٢ ٥١ دولار) عن مجموع المبلغ المعتمد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إجماليه ٩٠٠ ٥٠٩ ٢٣٠ دولار (صافيه ٣٠٠ ٢٣٢ ٢٠٩ دولار). وتُعزى الزيادة في المقام الأول إلى الاحتياجات المتعلقة بعدد من الوظائف الإضافية قدره ١٥٦ وظيفة (٣٤,٩ مليون دولار)؛ ويشمل هذا العدد ٧٨ وظيفة جديدة، و ١٥ وظيفة مراجع حسابات مقيم منقولة من ميزانيات عمليات حفظ السلام،

و ٦٣ وظيفة مستمرة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وكانت هذه الوظائف قد اعتمدت في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ويُقترح الآن إعادة إنشائها. كما تُعزى الزيادة أيضا إلى الزيادة الصافية في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٢,٢ مليون دولار).

٣٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام يشمل للمرة الأولى الموارد المتصلة بحصة عمليات حفظ السلام في تكاليف النظام الجديد لإقامة العدل (٣,٨ ملايين دولار) وست وظائف اعتمدت لمكتب أمين المظالم بالأمم المتحدة بغرض النشر في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، علاوة على الاحتياجات المتعلقة بحصة عمليات حفظ السلام في تمويل فرقة العمل المعنية بالمشتريات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (مليون دولار)، والاحتياجات المتوقعة لتغطية تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين الحاليين من موظفي عمليات حفظ السلام (٦ ملايين دولار)، والاعتمادات المخصصة للتطوير المستمر لمشاريع تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة التي بدأ تنفيذها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. بيد أن التقرير لا يتضمن الاحتياجات المتعلقة بمقترحات الأمين العام ذات الصلة بتنفيذ نظم تخطيط موارد المؤسسة وإدارة المحتوى في المؤسسة و العلاقات مع العملاء في المؤسسة؛ ولا الاحتياجات المتعلقة بنقل الموظفين إلى مكان الإيواء المؤقت المستأجر في إطار مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ أو الاحتياجات من الموارد المرتبطة بالتحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية الذي طُلب إجراؤه في القرار ٦١/٢٧٩.

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الوارد بياها في تقرير الأمين العام تعكس احتياجات مكتب الشؤون العسكرية في ضوء مستويات الملاك الوظيفي المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أو من منطلق الحفاظ على مستوى الملاك القائم (١,٨ مليون دولار). وتبلغ قيمة الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالتحليل الشامل المقدم من الأمين العام، في تقريره (A/62/752) ٤,٦ ملايين دولار. وبذلك يصل مجموع الاحتياجات المقترحة لمكتب الشؤون العسكرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٥,٢٤ مليون دولار (انظر الفقرة ٧٦ أدناه).

٤٠ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن مجموع موارد حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بما في ذلك الموارد الإضافية التي اقترح في تقرير الأمين العام (A/62/752)، الوارد في المرفق الثالث، رصدها لمكتب الشؤون القانونية. وتلاحظ اللجنة أن مجموع موارد حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يقدر بمبلغ إجماليه

٣٠٠ ٥١ ٢٩٤ دولار، مما يمثل زيادة عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إجماليها ٤٠٠ ٥٤١ ٦٣ دولار أو نسبتها الإجمالية ٢٧,٦ في المائة. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار منها، أنه إذا ما طُبِّق حساب كامل التكلفة (باستخدام معدلي الشغور البالغين ٩,٤ في المائة و ١,٥ في المائة للوظائف المستمرة والوظائف الجديدة المقترحة من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة)، سيصل مجموع موارد حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ما إجماليه ٣٠٠ ٥٣ ٣١٥ دولار.

٤١ - ويفيد الأمين العام بأنه على الرغم من اعتماد الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٧٩ موارد إضافية لتعزيز قدرة الأمانة العامة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها، أدى إنشاء مجلس الأمن كل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى زيادة كبيرة في عبء العمل بجميع الإدارات والمكاتب الممولة من حساب الدعم، مما فاق قدرتها على دعم عمليات حفظ السلام. ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه بناء على ذلك، وفي ضوء الأولويات الموجزة في الفقرات ١٣-١٨ من التقرير (A/62/783)، يُطلب توفير موارد إضافية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤٢ - وقد علّقت اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٢٠ و ٢١ أعلاه على الزيادات المتتالية في حساب الدعم سنة بعد الأخرى. وتأخذ اللجنة في الحسبان في توصياتها المتصلة بالموارد المقترحة المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما ترى أنه يدعم بصورة مباشرة للغاية للاحتياجات العملية في الميدان. وتتوقع اللجنة من الأمين العام أن يشرح في سياق تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ شرحا وافيا الكيفية التي استخدمت بها الموارد الممنوحة وأدت إلى تحسّن في المجالات ذات الأولوية المذكورة آنفا.

٤٣ - وتبلغ الموارد المقدّرة عموما لتغطية تكاليف ٢٧٨ ١ وظيفة مقترحة في تقرير الأمين العام (A/62/783) ٩٠٠ ٨١٢ ١٨٦ دولار. وإلى جانب الوظائف الإضافية المطلوبة لمكتب الشؤون العسكرية وعددها ٩٢ وظيفة (A/62/752)، مطلوب في المقترح الحالي لحساب الدعم ١٥٦ وظيفة إضافية، ٧٨ منها وظائف جديدة و ٧٨ ستحوّل من المساعدة المؤقتة العامة في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، أن من الوظائف الجديدة المقترحة البالغ عددها ٧٨ وظيفة، ٢١ وظيفة لم تُعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ويُعاد الآن تقديم طلب اعتمادها، و ١٥ وظيفة مراجع حسابات مقيم اقترح نقلها من ميزانيتها بعثتي حفظ السلام (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد)، و ٤٢ وظيفة تُقترح للمرة الأولى. وتتضمّن الوظائف الإضافية ما يلي:

(أ) عشر وظائف في إدارة عمليات حفظ السلام، منها وظيفتان يعاد تقديم طلب إنشائها في سياق المقترحات الهادفة إلى تعزيز القدرة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها؛

(ب) ست وعشرون وظيفة في إدارة الدعم الميداني، منها ١٧ وظيفة يعاد تقديم طلب إنشائها في إطار مقترحات التعزيز، ووظيفتان سيجري تحويلهما من وظيفتين ممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى وظيفتين مستمرتين؛

(ج) زيادة صافية مقدارها ٨٠ وظيفة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية تشمل نقل ١٥ وظيفة مراجع حسابات مقيم من ميزانيّ عمليّتي حفظ السلام، وتحويل ٦٣ وظيفة محقّق ممول في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وإعادة تقديم طلب إنشاء ٤ وظائف، واقتراح إلغاء وظيفتين؛

(د) اثنتان وثلاثون وظيفة في إدارة الشؤون الإدارية منها ١٢ وظيفة سيجري تحويلها من وظائف ممولّة في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى وظائف مستمرة؛

(هـ) ست وظائف في مكتب الشؤون القانونية منها ثلاث وظائف سيجري تحويلها من وظائف ممولّة في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى وظائف مستمرة؛

(و) وظيفتان في إدارة شؤون السلامة والأمن.

وترد توصيات اللجنة بشأن تلك المقترحات في مناقشتها للوحدات التنظيمية المشمولة بها.

٤٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه عند تقدير تكاليف الاحتياجات، طبّق على الوظائف المستمرة من الفئة الفنية معدل شعور قدره ٤,٩ في المائة وعلى فئة الخدمات العامة معدل قدره ١,٥ في المائة؛ وطبّق على الوظائف الجديدة عامل تأخر في التوظيف بلغت نسبته في الفئة الفنية ٥٠ في المائة، وفي فئة الخدمات العامة ٣٥ في المائة، وذلك باستثناء مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حيث طبّق معدل شعور على الوظائف المستمرة من الفئة الفنية قدره ٢٥ في المائة وطبّق على جميع الوظائف الجديدة عامل تأخر في التوظيف قدره ٥٠ في المائة. ويُطبق جدول التكاليف القياسية للمرتبات الخاص بنيويورك على وظائف المقر، ويطبّق

الجدولان الخاصان بفيينا ونيروبي على مركزي التحقيقات الإقليميين الواقعيين في هاتين المدينتين. وتطّبق التكاليف الخاصة بكل بعثة على وظائف مراجعي الحسابات المقيمين. أما بالنسبة للوظائف الجديدة المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة والتي تبلغ مدتها ١٢ شهرا، فيطبّق عليها عامل تأخر في التوظيف قدره ٥٠ في المائة.

٤٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدل الشغور في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ كان ٥,٩ في المائة للفئة الفنية و ٦,٦ في المائة لفئة الخدمات العامة والوظائف المتصلة بها وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بلغ هذا المعدل ٨,٩ في الفئة الفنية و ٤,٥ في فئة الخدمات العامة والوظائف المتصلة بها؛ أما بالنسبة لفترة ميزانية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الحالية، كان معدّل الشغور في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بنسبة ١٤ في المائة في الفئة الفنية و ٨ في المائة في فئة الخدمات العامة والوظائف المتصلة بها (انظر الفقرتين ٢٦ و ٣٥ أعلاه). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار منها، أنه إذا ما أُدرجت احتياجات حساب الدعم من الموارد في الميزانية بحساب كامل التكلفة (مع تطبيق معدّل الشغور القياسي البالغ ٤,٩ في المائة للفئة الفنية و ١,٥ في المائة لفئة الخدمات العامة)، ستبلغ قيمتها الإجمالية ٥٠٠ ١٠١ ٢٩٦ دولار، بدلا من المبلغ المقترح رصده في الميزانية وقدره ٧٠٠ ٦٥١ ٢٨٧ دولار. وفي ضوء الأداء في السنوات الأخيرة، توصي اللجنة بأن يطبّق على الوظائف المستمرة معدّل دوران الموظفين المكافئ لمعدل شغور قدره ٨ في المائة للفئة الفنية و ٤,٥ في المائة في فئة الخدمات العامة والوظائف المتصلة بها، عوضا عن المعدّلين المقترحين وقدرهما ٤,٩ في المائة بالنسبة للفئة الأولى و ١,٥ في المائة بالنسبة للفئة الأخيرة.

٤٦ - ويبلغ مجموع الموارد غير المتعلقة بالوظائف ٨٠٠ ٨٣٨ ١٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة مقدارها ١٠٠ ٢٥٤ ٢٢ دولار عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ كما هو مبين في الجدول التالي:

الفئة	٢٠٠٨-٢٠٠٧ (المعتمد)	٢٠٠٩-٢٠٠٨ (المقترح)	الفارق	النسبة المئوية
المساعدة المؤقتة العامة	١٧٧٩٤٥٠٠	١١٩٢٤٥٠٠	(٥٨٢٥٠٠٠)	(٣٢,٨)
الاستشاريون	٤٧١٠٧٠٠	٧٢٨٢٨٠٠	٢٥٧٢١٠٠	٥٤,٦
السفر الرسمي	١١١٨٩٣٠٠	١٥٠٢٥٣٠٠	٣٨٣٦٠٠٠	٣٤,٣
المرافق والهياكل الأساسية	٢٠٨٦٠٨٠٠	٢٨٢٨٣٠٠٠	٧٤٢٢٢٠٠	٣٥,٦
الاتصالات	١٩٨٩٠٠٠	٣٢١٩١٠٠	١٢٣٠١٠٠	٦١,٨
تكنولوجيا المعلومات	١٨٩٦٠٠٠٠	١٩٩٨٠٢٠٠	١٠٢٠٢٠٠	٥,٤

الفئة	(المعتمد)	٢٠٠٨-٢٠٠٧	٢٠٠٩-٢٠٠٨	الفارق	النسبة المئوية
الخدمات الطبية	٣١٠.٨٠٠	١١٦.١٠٠	(١٩٤.٧٠٠)	(٦٢,٦)	
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٢٨١٤.٦٠٠	١٥٠٠.٧٨٠٠	١٢١٩٣.٢٠٠	٤٣٣,٢	
المجموع	٧٨٥٨٤.٧٠٠	١٠٠٨٣٨.٨٠٠	٢٢٢٥٤.١٠٠	٢٨,٣	

٤٧ - ويرد ملخص للفوارق في الفقرات ٢٤-٣١ من وثيقة الميزانية (A/62/783)، ويرد ملخص بارامترات الميزانية المستخدمة في عملية تقدير التكاليف في الفقرات من ٣٦ إلى ٤٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادات المتنوعة يقابلها نقصان تحت بند المساعدة المؤقتة العامة قدره ٥ ٨٢٥ ٠٠٠ دولار يعزى معظمه إلى اقتراح تحويل ٦٣ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة لشعبة التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى وظائف مستمرة، إلى جانب انخفاض الاحتياجات من اللوازم الطبية (١٩٤ ٧٠٠ دولار) في مكتب إدارة الموارد البشرية.

٤٨ - وتلاحظ اللجنة أنه في عدّة حالات، تُطلب المساعدة المؤقتة العامة بشكل مستمر من فترة ميزانية إلى التي تليها. وترى اللجنة أن هذه الممارسة تعدّ من ممارسات الميزنة المفتقرة إلى الشفافية وأنها تعقد إجراء الرقابة على نحو سليم. وقد أوضحت اللجنة الاستشارية أن المساعدة المؤقتة العامة مصمّمة بحيث يُستعان بها على أعباء العمل الاستثنائية و/أو أعباء العمل في أوقات الذروة وللتعويض عن غياب الموظفين في إجازات الأمومة أو الإجازات المرضية. وبالتالي لا ينبغي استخدامها لتأدية مهام مستمرة أو لفترات زمنية ممتدّة، وينبغي أن تقل مدّتها عن ١٢ شهراً. ومع أنه قد تم استثناء بعض الحالات، تعتقد اللجنة أنه ينبغي التقيّد بإجراءات الاستعانة بالمساعدة المؤقتة العامة ما لم تكن هناك ظروف خاصة تبرّر الخروج عن تلك الإجراءات.

٤٩ - وترتبط الزيادة في المرافق والهياكل الأساسية (٨ ٦١٥ ٩٠٠ دولار) ارتباطاً مباشراً بزيادة تكاليف الإيجار والاعتمادات الإضافية المرصودة لاستئجار الأماكن فيما يخصّ الوظائف الجديدة المقترحة. وترتبط الموارد الإضافية المرصودة للاستشاريين (٢ ٥٧٢ ١٠٠ دولار) في معظمها باحتياجات التحضير لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإجراء البرامج التدريبية لموظفي حفظ السلام فيما يتصل بهذه المعايير (انظر الفقرة ١٢٨ أدناه).

٥٠ - ويرد تحليل وجيز للاحتياجات من الاستشاريين وملخص لها في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من تقرير الأمين العام (A/62/783). واللجنة على ثقة من أن الاستعانة بالاستشاريين

الخارجيين سستم بما يتماشى والمعمول به من الإجراءات الإدارية والأنظمة والقواعد المالية، وفي مشاريع محددة المدّة، وأنها لن تمدّد بشمل متكرّر كوسيلة للالتفاف حول المعايير والإجراءات المعمول بها في اختيار الموظفين. وتطلب اللجنة أيضا أن تكون الطلبات التي تقدّم في المستقبل للاستعانة بالاستشاريين مشفوعة بمعلومات عن سوابق الاستعانة باستشاريين لأغراض مماثلة.

٥١ - وتبلغ قيمة الموارد المقترح رصدها للسفر الرسمي ٣٠٠ ٠٢٥ ١٥٠ دولار (بزيادة مقدارها ٣٨٣٦ ٠٠٠ دولار). وتنعكس هذه الزيادة في جميع المكاتب نظرا للحاجة إلى سفر الموظفين إلى مناطق بعثات حفظ السلام دعما لها، مما يشمل ازدياد الاحتياجات إلى السفر في مكتب العمليات فيما يتصل بالأفرقة التنفيذية المتكاملة وفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتصل بسفر المحققين إلى بعثات حفظ السلام من المراكز الإقليمية المقترح إنشاؤها.

٥٢ - أما الزيادة في المبلغ المقدّر للوزام والخدمات والمعدّات الأخرى (٢٠٠ ١٩٣ ١٢ دولار أو ٤٣٣,٢ في المائة) عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فترجع في معظمها إلى الاعتمادات المرصودة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية لفرقة العمل المعنية بالمشتريات، وإلى الاعتمادات المرصودة في إدارة الشؤون الإدارية لنصيب حفظ السلام من التكاليف المتعلقة بالنظام الجديد لإقامة العدل والتكاليف المتوقعة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين الحاليين من موظفي حفظ السلام (انظر الفقرتين ١٤٨ و ١٦٠ أدناه).

٥٣ - وتوصي اللجنة بتخفيض الموارد غير المتعلقة بالوظائف في بعض المكاتب الواردة أدناه. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أن توصياتها بشأن الوظائف التي اقترحتها الأمين العام، الواردة في الفقرات ٥٤-١٦٧ أدناه، لها تأثير هي الأخرى على التكاليف التشغيلية.

## ٢ - التوصيات المفصّلة

### (أ) إدارة عمليات حفظ السلام

٥٤ - الاحتياجات المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والمقدرة عموما بمبلغ ٣٠٠ ٤٠٥ ٧٥ دولار تعكس زيادة مقدارها ٤٠٠ ٣١٣ ١٠ دولار عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وترجع هذه الزيادة في معظمها إلى الاحتياجات المقترحة من الوظائف، وذلك نتيجة كل من التأثير المتأخّر للوظائف التي اعتمدت سابقا واقتراح إنشاء ١٠ وظائف جديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٥ - ويصل عدد وظائف حساب الدعم المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٣٨٤ وظيفة (٢٩٥ وظيفة من الفئة الفنية و ٩١ وظيفة من فئة الخدمات العامة). ويُقترح في تقرير الأمين العام (A/62/783) تزويد إدارة عمليات حفظ السلام بعشر وظائف جديدة (وظيفة من الرتبة مد-١، ووظيفة من الرتبة ف-٥، و ٣ وظائف من الرتبة ف-٤، ووظيفتان من الرتبة ف-٣، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ولا يشمل هذا الوظائف الإضافية البالغ عددها ٩٢ وظيفة المقترحة لمكتب الشؤون العسكرية في تقرير الأمين العام (A/62/752) (انظر الفقرة ٧٥ أدناه).

### ١٣ مكتب وكيل الأمين العام

#### الوظائف

٥٦ - مطلوب وظيفة جديدة من الرتبة ف-٤ لموظف للشؤون العامة من أجل تعزيز وحدة الشؤون العامة والإشراف على المجالات المتعلقة بالاتصالات الداخلية والعلاقات الخارجية (انظر A/62/783، الفقرات ٤٤-٥٠). ويتألف الملاك الحالي للوحدة، التي أنشئت في فترة الميزانية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، من خمس وظائف (وظيفة من الرتبة ف-٥، ووظيفة من الرتبة ف-٤، ووظيفة من الرتبة ف-٢، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وبالنظر إلى عدد الموظفين المتوافرين حالياً في الوحدة ذاتها، وفي إدارة شؤون الإعلام، فضلاً عن البعثات الميدانية، فإن اللجنة الاستشارية لا توصي بالموافقة على هذه الوظيفة.

٥٧ - ومطلوب لمركز العمليات وظيفة جديدة من الرتبة ف-٥ لمنسق لشؤون الأمن لكفالة وتيسير التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلام والأمن (انظر A/62/783، الفقرات ٥١-٥٦). واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بضرورة توفير وظيفة جديدة، وتوصي بعدم الموافقة عليها؛ إذ يمكن الوفاء بالمهام المذكورة ضمن الملاك القائم.

#### الموارد غير المتصلة بالوظائف

٥٨ - مطلوب مبلغ ٢٠٠ ٣٦٨ دولار للمساعدة المؤقتة العامة (وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٢١٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨). وسوف تغطي هذه الموارد الاستمرار لمدة ١٢ شهراً في تمويل وظيفة لموظف للاتصالات من الرتبة ف-٣ لتنظيم موقع الإدارة على شبكة الإنترنت وبواباتها الإلكترونية على شبكة الإنترنت الداخلية

(٨٣ ٩٠٠ دولار)، ووظيفة جديدة لنفس المدة لموظف للاتصالات الداخلية من الرتبة ف-٣ لتصميم وتنفيذ مشاريع الاتصالات الداخلية والحملات الإعلامية (٨٣ ٩٠٠ دولار)، كما ستغطي تقديم المساعدة على مستوى الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ١٢ شهراً، وعلى مستوى الفئة الفنية (الرتبة ف-٣) لمدة ٨ أشهر، وذلك للتعويض عن الموظفين الحاصلين على إجازات داخل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، سواء إجازات أمومة أو إجازات مرضية مطولة (٢٠٠ ٤٠٠ دولار). وتمشيا مع التوصية الواردة في الفقرة ٤٨ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بقبول الاعتماد المطلوب للتعويض عن الموظفين الحاصلين على إجازات، سواء إجازات أمومة أو إجازات مرضية، وقبول الوظيفة من الرتبة ف-٣ المطلوبة لتنظيم موقع الإدارة على شبكة الإنترنت، لمدة ١٠ أشهر فقط. ولا توصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة المطلوبة لموظف للاتصالات الداخلية (من الرتبة ف-٣) في وحدة الشؤون العامة؛ إذ يمكن الوفاء بالمهام المعنية في إطار القوام الموجود.

## ٢٩ مكتب العمليات

٥٩ - تعكس الموارد المقترحة لمكتب العمليات للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والبالغة ٣٠٠ ٧٠٨ ١٤ دولار زيادة قدرها ٣٠٠ ١٦٢ ١ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى الاحتياجات الإضافية للوظائف (٨٦٤ ٩٠٠ دولار، أي ٧,٣ في المائة مقارنة باعتماد الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨) المرتبطة بحساب تكاليف الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و ٥ وظائف إضافية مقترحة، واحتياجات إضافية في إطار السفر الرسمي (٩٠٠ ٤٥٦ دولار، أي ١,٦ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨).

٦٠ - وترد توصيات اللجنة الاستشارية وتعليقاتها المتصلة بالأفرقة التشغيلية المتكاملة في الفقرتين ١٢ و ١٣ أعلاه.

## الوظائف

٦١ - مطلوب لشعبة أفريقيا الأولى ثلاث وظائف جديدة (وظيفة من الرتبة ف-٤، ووظيفة من الرتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من أجل فريق تابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ويجري الوفاء بهذه المهام حالياً من خلال وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترح أن يجري تحويلها إلى وظائف مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يجري نقل وظيفة لموظف أقدم للشؤون السياسية (من الرتبة

ف-٥) للعمل في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد كقائد للفريق، بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (انظر A/62/783، الفقرات ٦٩-٧١). وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول وظيفتين إضافيتين (وظيفة من الرتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من بين الوظائف الثلاث المقترحة لفريق البعثة (انظر أيضا الفقرة ٦٤ أدناه).

٦٢ - ويعاد تقديم طلب للموافقة على وظيفة لموظف رئيسي (برتبة مد-١) ووظيفة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة آسيا والشرق الأوسط، من أجل تعزيز الإدارة العليا للشعبة وقيادة الفريق التشغيلي المتكامل ودعم الفريق الفرعي (انظر A/62/783، الفقرات ٧٣-٧٦). وفي ضوء العدد الكبير من البعثات التي تشرف عليها الشعبة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة من الرتبة مد-١ والوظيفة من فئة الخدمات العامة، المطلوبتين لشعبة آسيا والشرق الأوسط.

#### الموارد غير المتصلة بالوظائف

٦٣ - يرد اعتماد قدره ١ ٢١٧ ٠٠٠ دولار تحت بند السفر الرسمي، وهو يعكس زيادة قدرها ٤٥٦ ٩٠٠ دولار مقارنة باعتماد الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ويقترح معظم هذه الموارد لتغطية سفر أعضاء الأفرقة التشغيلية المتكاملة في مهام رسمية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تكاليف سفر الأفرقة التشغيلية المتكاملة مدرجة في إطار مكتب العمليات، في حين أن الوظائف ترد في إطار الوحدات الأم. وفي ضوء الخبرة السابقة، توصي اللجنة بخفض تكاليف السفر الخاصة بمكتب العمليات بمقدار ١٥٠ ٠٠٠ دولار.

٦٤ - ويرد في الفقرات من ٧٨ إلى ٨٢ من هذا التقرير وصف للموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المتعلقة بتلك المساعدة مطلوبة لمواصلة دعم الاتحاد الأفريقي عن طريق الاحتفاظ بوظائف قائد الفريق (برتبة ف-٥) وموظف التنسيق (برتبة ف-٤) ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ومطلوب وظيفتان جديدتان للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لموظف لوضع السياسات برتبة ف-٤، من أجل تلبية احتياجات التدريب الخاصة بعناصر الشؤون السياسية في الميدان وأعمال التوجيه المتصلة بالأفرقة التشغيلية المتكاملة، وموظف للشؤون السياسية برتبة ف-٤ لدعم عمليات التخطيط لاحتمال نشر بعثة لحفظ السلام في الصومال. ولدى الاستفسار، أفيدت اللجنة بوجود ١٠ وظائف شاغرة في مكتب العمليات في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وذلك من بين مجموع الوظائف المعتمدة البالغ عددها ٧٥ وظيفة. وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظائف اللازمة لدعم الاتحاد الأفريقي للأسباب المبينة في تقرير

الأمين العام (A/62/783)، الفقرات ٧٨-٨٢). كما توصي برفض الوظيفة المقترحة لموظف لوضع السياسات برتبة ف-٤، إذ لا ينبغي أن يؤدي تشكيل الأفرقة التشغيلية المتكاملة إلى طلب وظائف إضافية لوضع إجراءات التشغيل. وتوصي اللجنة أيضا بعدم الموافقة على وظيفة موظف الشؤون السياسية من الرتبة ف-٤، بالنظر إلى الملاك القائم داخل الشعبة، وترى أنه ينبغي شغل الشواغر الموجودة قبل طلب وظائف جديدة.

### ٣٣ مكتب الشؤون العسكرية

معلومات أساسية وملاحظات عامة

٦٥ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٦٤ من قرارها ٢٧٩/٦١ إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة تحليلاً شاملاً لمكتب الشؤون العسكرية، مع مراعاة نتائج التقرير المقبل عن الخلية العسكرية الاستراتيجية، والدروس المستفادة من الفترة الأولى لتوسيع مكتب الشؤون العسكرية، بما يشمل تفاعلاته مع الأفرقة التشغيلية المتكاملة ومكاتب أخرى تابعة للأمانة العامة، بحيث يمكنها أن تستعرض مهام المكتب، وتعمل على زيادة تعزيزها.

٦٦ - ويرد تحليل الأمين العام واقتراحاته في تقريره المتعلق بالتحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية (A/62/752). وفي الفرع الثاني من ذلك التقرير، يعرض الأمين العام سياق الاقتراحات التي قدمها. ويوجه الاهتمام بصفة خاصة إلى ثلاثة عناصر، هي التوسع الكبير في أنشطة حفظ السلام في السنوات الأخيرة، وما صاحب ذلك من زيادة في عدد الأفراد العسكريين المأذون بهم؛ والزيادة في درجة تعقيد العمليات، التي يمكن أن يكون لها احتياجات تشغيلية متخصصة؛ وحاجة بعض البعثات إلى العمل في بيئات أكثر خطورة ذات خطوط إمدادات طويلة. ويرى الأمين العام أن هذا التطور الذي طرأ في ميدان حفظ السلام قد جعل الاقتراحات التي سبق تقديمها لتعزيز قدرة المنظمة غير كافية. ويشير إلى أنه قد تم الاعتماد في تقييم احتياجات مكتب الشؤون العسكرية على الدروس المستفادة من تجربة الخلية العسكرية الاستراتيجية التي أنشئت لتوفير مزيد من الإشراف والتوجيه العسكريين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد تعزيزها، وتقديم الدعم المتخصص لها من جانب الخبراء.

٦٧ - وردا على طلب للحصول على معلومات بشأن عناصر تجربة الخلية العسكرية الاستراتيجية التي تم إدماجها في الاقتراحات المتعلقة بتعزيز مكتب الشؤون العسكرية، أفيدت اللجنة بأن المتوخى في هذا الصدد، تحقيقاً لفائدة جميع بعثات حفظ السلام، هو إدماج أقوى العناصر المميزة لتلك التجربة، من قبيل القدرة المتخصصة في اللوجستيات العسكرية، والطيران، والعمليات البحرية، والاتصالات العسكرية.

٦٨ - وفي الفقرة ١٨ من التقرير (A/62/752)، عرض الأمين العام المهام العسكرية الثلاث الحاسمة التي يرى أن مكتب الشؤون العسكرية يجب أن يكون قادراً على الاضطلاع بها. وقد خلص الاستعراض الذي أجري للمكتب إلى أن المكتب "يقتصر إلى الرتب والأفراد والكفاءات المتخصصة اللازمة للاضطلاع بنجاح بمهام مقر عسكري استراتيجي داخل إدارة عمليات حفظ السلام من أجل حفظ السلام في الحالات العادية وحالات الأزمات على السواء" (A/62/752، الفقرة ١٩). ومن ثم، يقترح الأمين العام أن يجري تعزيز مكتب الشؤون العسكرية بإضافة القدرات العسكرية الخبيرة التي توجد عادة في العديد من هياكل المقار العسكرية.

٦٩ - وعلى وجه أكثر تحديداً، يقترح الأمين العام إنشاء ٩٢ وظيفة جديدة لزيادة تعزيز القيادة والإدارة العليا، إلى جانب إعادة تنظيم المكتب بحيث يتألف من فريقين، هما: فريق للعمليات والخطط العسكرية وفريق للسياسات والدعم في المجال العسكري. وسيؤدي فريق العمليات والخطط العسكرية أربع خدمات، تشمل المهمتين العسكريتين القائمتين المتعلقتين بإدارة العمليات وتخطيطها، والمهمتين المقترحتين المتعلقتين بتحليل المعلومات وإسداء المشورة فيما يتصل بالعمليات للبلدان المساهمة بقوات. أما فريق السياسات والدعم في المجال العسكري، فسوف يؤدي أربع خدمات تجمع بين المهام المتعلقة بتكوين القوات، وإدارة شؤون الموظفين، ووضع السياسات وتنمية القدرات، التي يضطلع بها حالياً مكتب الشؤون العسكرية، ومهمتي اللوجستيات العسكرية ودعم الاتصالات المقترحتين. وبالإضافة إلى إرساء مهام جديدة وتعزيز المهام الموجودة، سوف يؤدي تعزيز القدرات إلى توفير قدرة على بدء البعثات العسكرية أو زيادة حجمها.

٧٠ - ويذكر الأمين العام في الفقرة ٥٣ من تقريره (A/62/752) أن الاقتراحات "تمثل تحولا هاما في طريقة تنظيم مكتب الشؤون العسكرية لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام". ومن سمات ذلك التحول إضافة قدرات جديدة تتجاوز تعزيز المهام المقررة. وترى اللجنة الاستشارية أنها كانت ستستفيد في إطار نظرها في اقتراحات الأمين العام من آراء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن العناصر الفنية ذات الصلة.

٧١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن اقتراح الأمين العام ينطوي على احتياجات في الميزانية، لم تعرض بالشكل المعتاد للميزنة على أساس النتائج. ولقد كان يسهل قيام اللجنة بالنظر لو قدمت الاقتراحات حسب الشكل المقرر. وتعرب اللجنة عن أسفها أيضا لعدم إدراج المقترحات المتعلقة بمكتب الشؤون العسكرية في تقرير حساب الدعم. فهذا كان سيؤدي إلى تفادي نهج مجزأ ويسهل تحليل مجموع الموارد المقترحة. ولا تزال اللجنة يساورها الشعور بالقلق بشأن تجزئة تقرير الميزانية. وبتلك الصفة، ترى اللجنة أنه كان يجب عرض

التحويل المهم لمكتب الشؤون العسكرية بشرح أوضح للطريقة التي يمكن أن يتواءم بها مع مجموع الموارد الموجودة (انظر أيضا الفقرة ٨٠ أدناه).

٧٢ - وبالرغم من أوجه القصور المبينة أدناه، ترى اللجنة الاستشارية أن هناك مزية في تعزيز قدرة مكتب الشؤون العسكرية في بعض المجالات، ضمن الهيكل الحالي. ومن ناحية ثانية ترى اللجنة، أن تحليل الأمين العام للقيود الرئيسية على القدرات التي شكلت تحديا للمكتب في اضطراره بمهام ولايته، لم تؤكد البيانات ذات الصلة صحتها تماما. وعلاوة على ذلك، لا تأخذ اقتراحات الأمين العام في الاعتبار بما فيه الكفاية، فرص التكامل مع الوحدات الأخرى التي تقدم الدعم أيضا لعمليات حفظ السلام، وإن لم تكن موجودة ضمن المكتب. فعلى سبيل المثال، لا يرد بالتفصيل في اقتراح إنشاء ١٩ وظيفة جديدة لدائرة تحليل المعلومات العسكرية مدى الإسهام الذي يقدمه مركز العمليات في المقر، وخلايا التحليل المشتركة للبعثات ومراكز العمليات المشتركة في كل بعثة من بعثات حفظ السلام على حدة من حيث توفير المعلومات اللازمة لتعزيز الوعي بالحالة. كما لم يتم إيضاح السبب في عدم استطاعة دائرة التدريب المتكامل الاضطلاع ببعض المهام المتوخاة في دائرة العمليات العسكرية ولا مبررات إسناد المسؤولية عن بعض قدرات الدعم التقني إلى المكتب مع إمكان إسنادها إلى إدارة الدعم الميداني. وعلاوة على ذلك، فإن القياس المنطقي بالنسبة للمقر الاستراتيجي العسكري الوطني قد لا يكون مناسباً لمكتب الشؤون العسكرية.

٧٣ - وترى اللجنة الاستشارية أن الهيكل المقترح معقد للغاية، وينطوي على الكثير من الوظائف العليا كما أنه بالنسبة لفريق السياسات والدعم في المجال العسكري، يركز بصورة كبيرة على مهام قد تكون من مسؤولية إدارة الدعم الميداني. واللجنة مفتوحة للمقترحات المقبلة، ولكنها في غضون ذلك، توصي بإدراج بعض القدرات، التي يفتقر إليها في الهيكل الحالي، حسيما حدده الأمين العام.

#### قضايا الموارد

٧٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن القدرة الحالية لملاك الموظفين في مكتب الشؤون العسكرية تتألف من ٩٠ وظيفة (٣ وظائف مموله من الميزانية العادية و ٨٧ وظيفة مموله من ميزانية حساب الدعم). وهي تشمل ٢٤ وظيفة إضافية لمكتب الشؤون العسكرية وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١ و ٢٣٢/٦٢ يوفر ١٣ منها الدعم إلى الأفرقة التشغيلية المتكاملة. وتشير اللجنة أيضا إلى أن الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١ أعادت تسمية الشعبة العسكرية لتصبح مكتب الشؤون العسكرية وارتقت بوظيفة المستشار

العسكري إلى رتبة الأمين العام المساعد. وتعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها لطول المدة التي استغرقتها شغل وظيفة المستشار العسكري.

٧٥ - ويشمل تقرير الأمين العام بشأن ميزانية حساب الدعم (A/62/783) موارد تبلغ ١٦ ٢٣٢ ٨٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تعكس احتياجات مكتب الشؤون العسكرية على أساس مستويات ملاك الموظفين التي أقرتها الجمعية العامة للمكتب للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتقدر الاحتياجات من الموارد المالية المتعلقة بتعزيز المكتب، والواردة في تقرير الأمين العام بشأن التحليل الشامل للمكتب (A/62/752)، بمبلغ ٦ ٣٩٩ ٦٠٠ دولار بما في ذلك موارد الوظائف وتبلغ ٤ ٤٦٤ ٩٠٠ دولار لتغطية تكاليف ٩٢ وظيفة إضافية مقترحة وموارد غير متصلة بالوظائف تبلغ ١ ٩٣٤ ٧٠٠ دولار. وتشمل الوظائف الـ ٩٢ الإضافية المطلوبة لتعزيز مكتب الشؤون العسكرية ٨٠ وظيفة يقترح شغلها بواسطة موظفين عسكريين معارين (تلحق ١٨ وظيفة منها بإدارة الدعم الميداني)، و ٤ وظائف فنية مدنية إضافية و ٨ وظائف إضافية من وظائف دعم الخدمات العامة.

٧٦ - ولدى القيام بالاستفسار، قدم للجنة الاستشارية مجموع الاحتياجات من الموارد لميزانية حساب الدعم لمكتب الشؤون العسكرية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مع مراعاة الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/752):

الفئة	المعمّدة ٢٠٠٨/٢٠٠٧		المقترحة ٢٠٠٩/٢٠٠٨		النسبة مئوية
	A/62/783	A/63/752 <sup>(أ)</sup>	المجموع	التباين	
الموظفون الدوليون	١١ ٩٨٨ ٢٠٠	١٥ ٤٧٨ ٨٠٠	٤ ٤٦٤ ٩٠٠	١٩ ٩٤٣ ٧٠٠	٦٦,٤
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-
السفر في مهام رسمية	٥٨٤ ١٠٠	٧٥٥ ٠	-	٧٥٥ ٠٠٠	٢٩,٣
المرافق والمباني الأساسية	١ ٣٦٦ ٦٠٠	١ ٦٧٠ ٩٠٠	١ ١٩٣ ٧٠٠	٢ ٨٦٤ ٦٠٠	١٠٩,٦
الاتصالات	٩٢ ٢٠٠	٨٧ ٠٠٠	٢٨٩ ٦٠٠	٣٧٦ ٦٠٠	٣٠٨,٥
تكنولوجيا المعلومات	١٥٦ ٥٠٠	١٥٦ ٦٠٠	٤٥١ ٤٠٠	٦٠٨ ٠٠٠	٢٨٨,٥
الخدمات الطبية	-	-	-	-	-
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>١٤ ١٨٧ ٦٠٠</b>	<b>١٨ ١٤٨ ٣٠٠</b>	<b>٦ ٣٩٩ ٦٠٠</b>	<b>٢٤ ٥٤٧ ٩٠٠</b>	<b>٧٣,٠</b>

(أ) تعكس تطبيق معامل لتأخير النشر بنسبة ٧٥ في المائة لـ ٩٢ وظيفة إضافية مقترحة.

٧٧ - ويعرض الجدول أعلاه الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لمكتب الشؤون العسكرية بالنسبة لكل من التعزيز المقترح الوارد في تقرير الأمين العام بشأن التحليل الشامل للمكتب (A/62/752) والقدرة القائمة بالفعل، على النحو المبين في تقريره عن ميزانية حساب الدعم (A/62/783). على أن النتائج المالية الكاملة لاقتراح التعزيز الحالي، ليست واضحة بالفعل بسبب تطبيق عامل تأخير مرتفع بصورة غير عادية للنشر للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقدره للوظائف للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تعكس تطبيق عامل تأخير بنسبة ٧٥ في المائة للوظائف الإضافية الـ ٩٢.

٧٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن اقتراح الأمين العام يعكس رصد مبلغ ٦,٤ مليون دولار لـ ٩٢ وظيفة جديدة استنادا إلى عامل تأخير في النشر بنسبة ٧٥ في المائة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بينما تبلغ التكلفة الكاملة الفعلية لتعويض الوظائف ١٨,٩ مليون دولار (على افتراض تطبيق معدلي شغور بنسبة ٤,٩ و ١,٥ في المائة على الوظائف المستمرة والوظائف الفنية ووظائف فئة الخدمات العامة والوظائف ذات الصلة، الجديدة). وعلاوة على ذلك فإنه إذا احتسبت التكلفة الكاملة للاحتياجات من الموارد اللازمة للمكتب، بما في ذلك الموارد الواردة في الوثيقتين A/62/783 و A/62/752، سيصل المبلغ إلى ٣٧ ١٠٠ ٢٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (أي بزيادة تبلغ ١٦١ في المائة مقارنة بموارد حساب الدعم المعتمد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لمكتب الشؤون العسكرية).

٧٩ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن تعيين الأفراد المعارين من العسكريين وأفراد الشرطة في الوظائف، يستغرق وقتا أطول نوعا ما مما يستغرقه تعيين الأفراد المدنيين، ومن ثم التطبيق المقترح لمعامل التأخير بنسبة ٧٥ في المائة على الوظائف الجديدة. ويرد في المرفق الرابع أدناه المعلومات التي قدمتها اللجنة في هذا الصدد.

٨٠ - وتدرك اللجنة الاستشارية مزية الموافقة على بعض المهام والقدرات المقترحة في إطار الهيكل الحالي لمكتب الشؤون العسكرية. وفي الوقت ذاته، لا توافق على ضرورة اعتبار المهام المقترحة باعتبارها خدمات مختلفة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة في الفقرات أدناه، بالموافقة على الوظائف المشار إليها في ذلك التقرير لتعزيز قدرة المكتب، بميكله الحالي. وتوصي اللجنة أيضا بأن يقدم الأمين العام، في تقريره المقبل عن حساب الدعم، وصفا كاملا لأثر الوظائف المعتمدة على عمليات مكتب الشؤون العسكرية (انظر أيضا الفقرة ٧١ أعلاه).

## الوظائف

٨١ - يقترح الأمين العام الارتقاء بوظيفة رئيس الديوان إلى رتبة الموظف الرئيسي (مد-١) من أجل تعزيز القيادة العليا والإدارة العليا للمكتب (انظر الوثيقة A/62/752، الفقرتان ٢٢ و ٢٣). واستنادا إلى التقرير المقدم من الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الارتقاء بتلك الوظيفة.

٨٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن الأمين العام يقترح توفير قدرة مكرسة لتوفير مدخل عسكري أوسع نطاقا لمسائل تتولى الأمانة العامة القيام بها في مضمار السياسات العامة وإعداد السياسات الإدارية ووضع المبادئ. وتوجد في الوقت الراهن، وظيفتان من وظائف السياسات العامة مأذون بهما في المكتب، لتأدية تلك المهمة (انظر الوثيقة A/62/752، الفقرتان ٤٥ و ٤٦). وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفتين (ف-٤)، من بين ٨ وظائف مطلوبة، لمعالجة السياسات والمبادئ العسكرية، وإعداد قدرات لبعثات حفظ السلام بغية تعزيز الأنشطة المنطوية على تعاون عسكري، وترى اللجنة ضرورة وضع تلك المهام تحت قيادة رئيس مكتب الشؤون العسكرية مباشرة.

٨٣ - يقترح الأمين العام تعزيز قدرة دائرة تكوين القوات من خلال إضافة خمس وظائف. وتكون الدائرة المسؤولة عن تكوين القوات العسكرية وتناوبها مما يستلزمه إنجاز مهمة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة بصورة فعّالة، وهي تتألف حاليا من ٢٥ وظيفة (١٧ من الأفراد العسكريين المعارين، و ٨ من فئة الخدمات العامة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا اقتراح الأمين بتوفير قدرة للاضطلاع بمهام استشارية عملياتية عسكرية، بما يسد فجوة في مجال القدرة العسكرية التقنية من أجل تقديم المشورة والمساعدة إلى البلدان المساهمة بقوات، بشأن الاحتياجات المحددة للبعثة (انظر الوثيقة A/62/752، الفقرات ٣٣-٣٦ والفقرتان ٣٠ و ٤٠). وترى اللجنة ضرورة إدماج المهام الاستشارية المتوخاة في دائرة تكوين القوات (انظر أيضا الفقرة ٧٢ أعلاه). ولذا توصي اللجنة بالموافقة على ٦ وظائف لتعزيز القدرة الحالية للدائرة (٣ ف-٤ و ٢ ف-٣) وتوفير بعض القدرة للمهام الاستشارية (١ ف-٣).

٨٤ - يقترح الأمين العام تعزيز قدرة دائرة العمليات العسكرية الحالية بإضافة ١١ وظيفة لتوفير مستوى من المعلومات التفصيلية للعمليات العسكرية في الميدان، وهو ما يلزم لتعزيز توعية المكتب بالحالة. وطبقا للأمين العام، فإن هذا من شأنه أن يكمل عمل الأفرقة التشغيلية المتكاملة ومركز العمليات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن الأمين العام يقترح توفير قدرة على الاضطلاع بمهام تحليل المعلومات وتوفير تحليل مفصل وفي الوقت المناسب للحالة

العامّة العسكريّة في مجالات عمليّات حفظ السّلام، بما في ذلك التّهديدات العسكريّة، بالتنسيق مع البعثات الميدانيّة (انظر الوثيقة A/62/752، الفقرات ٢٥-٢٧ والفقرتان ٢٨ و ٢٩). ترى اللّجنة ضرورة إدماج هذه المهام في دائرة العمليّات العسكريّة الحاليّة ولذا توصي بالموافقة على ٨ وظائف إضافيّة (ف-٤) لتعزيز الدائرة، فضلا عن استيعاب مهام تحليل المعلومات المتوخّاة. وتتوقّع اللّجنة أنّه بأداء مهام تحليل المعلومات، سيّتسنى للدائرة التفاعل بصورة وثيقة مع مراكز العمليّات المشتركة وخلايا التحليل المشتركة للبعثات في البعثات الميدانيّة.

٨٥ - ويقترح الأمين العامّ تعزيز دائرة التخطيط العسكريّ التي تتألّف حاليا من ١٩ وظيفة. وتلاحظ اللّجنة الاستشاريّة أنّ جزءا من المهام المقترحة يتصل بمجالات التخطيط في المجال البحريّ والطيران (انظر الوثيقة A/62/752، الفقرات ٣٠-٣٢). أمّا فيما يتعلّق بالأنشطة البحريّة في عمليّات حفظ السّلام، تشير اللّجنة إلى تعليقاتها والتوصية الواردة في الفقرة ٣١ من تقريرها (A/62/781). وتوصي اللّجنة بالموافقة على إنشاء أربع وظائف لتعزيز قدرة التخطيط في الدائرة (٢ برتبة ف - ٤) وللطيران (١ برتبة ف - ٤) وقدرات تشغيل بحريّة (١ برتبة ف - ٤) غير المتوفرة حاليا في عمليّات حفظ السّلام.

٨٦ - ويقترح الأمين العامّ أيضا إنشاء قدرة لتقدّم الخبرة التقنيّة في مجموعة من وظائف الدّعم الميدانيّ ودعم تنفيذ مهام البحريّة، والطيران، ومراقبة الحركة، والوقود، وحصص الإعاشة، والمعدات والمهام الهندسيّة للوحدات العسكريّة. وتلاحظ اللّجنة الاستشاريّة أنّه باستثناء رئيس الدائرة الجديدة المقترحة، الذي سيّشكل جزءا من مكتب الشؤون العسكريّة، يقترح أنّ يؤديّ هذه الوظيفة أخصائيّون عسكريّون ملحقون بإدارة الدّعم الميدانيّ (انظر الوثيقة A/62/752، الفقرتان ٤١ و ٤٢). وفي حين ترى اللّجنة ضرورة التعاون الوثيق والتنسيق بين مكتب الشؤون العسكريّة وإدارة الدّعم الميدانيّ، فهي لا توافق على وضع تلك المهام تحت المظلة الإداريّة للمكتب. وتوصي اللّجنة بالموافقة على إنشاء ثلاث وظائف (٢ برتبة ف - ٤، ١ برتبة ف - ٣)، في إدارة الدّعم الميدانيّ، لاستيعاب مهام العمليّات البحريّة، والطيران، والعمليّات الهندسيّة. كما توصي اللّجنة بالموافقة على إنشاء وظيفتين (١ برتبة ف - ٤، ١ برتبة ف - ٣)، في إدارة الدّعم الميدانيّ، لتقدّم الخبرة والدّعم التقنيّ في مجال عمليّات الاتّصالات العسكريّة.

٨٧ - وتوصي اللّجنة الاستشاريّة الموافقة على إنشاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامّة (الرتب الأخرى) لتوفير الدّعم الإداريّ لمكتب الشؤون العسكريّة.

٨٨ - ويترتب على توصيات اللجنة في الفقرات من ٨١ إلى ٨٧ أعلاه تخفيض الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لمكتب الشؤون العسكرية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وينبغي أن يقدم التخفيض الفعلي إلى الجمعية العامة عند نظرها في مقترحات الأمين العام المتعلقة بحساب الدعم.

#### ٤' مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

##### الوظائف

٨٩ - يُقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين برتبة ف - ٤ لمستشار شؤون السياسات وموظف لشؤون السياسات والتطوير في شعبة الشرطة (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٩٣-٩٩). ويُطلب إلى مستشار شؤون السياسات أن يقدم المشورة، ويكفل التنسيق بين مختلف عناصر الشعبة، وأن يدعم تطوير السياسات؛ ويُطلب إلى موظف شؤون السياسات والتطوير أن يعزز قدرة الشعبة الحالية في مجال البحث والتنسيق والصياغة اللازمة لصياغة السياسات. وأبلغت اللجنة أن مستشار الشرطة، بعد أن يتم تعيينه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، سيجري استعراضا استراتيجيا لوظائف وهيكل الشعبة من أجل تحديد أفضل السبل للاضطلاع بولاياتها ومسؤولياتها الحالية على نحو فعال (انظر أيضا A/62/781، الفقرة ٣٢). وريثما ينتهي هذا الاستعراض، لا توصي اللجنة الموافقة على إنشاء الوظيفتين (برتبة ف - ٤) المقترحتين لشعبة الشرطة.

#### ٥' شعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب

##### الوظائف

٩٠ - مطلوب إنشاء وظيفة إضافية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون التدريب لدعم عمل دائرة التدريب المتكامل في ضوء عدد الموظفين المزمع تدريبهم، ولهذا الغرض يحتاجون إلى التنسيق والإدارة والرصد (A/62/783، الفقرة ١٠٩). وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول إنشاء وظيفة مساعد لشؤون التدريب.

##### الموارد غير المتصلة بالوظائف

٩١ - تعكس الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة لشعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب زيادة قدرها ١ ١٥٣ ٧٠٠ دولار أمريكي (٢٥ في المائة) على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى الموارد الإضافية المقترحة

للمساعدة المؤقتة العامة (٤٠٠ ٩١٧ دولار أمريكي زيادة على المبلغ ٦٣٢ ٧٠٠ دولار أمريكي المأذون به للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨).

٩٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، في سياق تعزيز المقترحات، طلب إنشاء ثلاث وظائف (١ برتبة ف - ٥، ١ برتبة ف - ٤، و ١ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) لقسم الشراكات (A/61/937، الفقرة ٩٤). وكان من المقرر نقل وظيفة إضافية برتبة ف - ٤ من مكتب العمليات. وبناء على توصية من اللجنة الاستشارية، وافقت الجمعية العامة على توفير المهام المعنية من خلال المساعدة العامة المؤقتة لمدة ١٢ شهرا، ريثما يتم استعراض وتقديم تقرير جديد في سياق الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام يقترح استمرار هذه الوظائف الثلاث ريثما يتم استعراض وتقييم قدرات قسم الشراكات.

٩٣ - ويُطلب تمويل مهام أخرى في إطار المساعدة العامة المؤقتة تشمل الوظائف التالية لدائرة التدريب المتكامل: وظيفتا تدريب لمدة ١١ شهرا (١ برتبة ف - ٤ و ١ برتبة ف - ٣) متصلان ببرنامج التدريب في مجالي الإدارة العليا للبعثات والموارد (SMART) ووظيفة موظف تدريب (برتبة ف - ٤ لمدة ١١ شهرا) لمواءمة البرامج التدريبية على مستوى الأمانة العامة، بالتعاون الوثيق مع مكتب إدارة الموارد البشرية وأجزاء أخرى من الأمانة العامة (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ١٢١-١٣٠). وتطلب الوظائف التالية للقسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام: وظيفة محرر برتبة ف - ٣ (١٢ شهرا) لضمان الاتساق وجودة نوعية مضمون السياسات والتوجيه؛ والاستمرار لمدة ١٢ شهرا لوظيفة مستشار في مجال حماية الأطفال (برتبة ف - ٤) ووظيفتين لموظف تنسيق (برتبة ف - ٣) لإتاحة إحراز تقدم في النواتج الرئيسية الجارية، والانتهاء من وضع وظيفة أخرى لموظف تقييم لضابط عسكري أو ضابط شرطة (برتبة ف - ٤ لمدة ١٢ شهرا) في صيغتها النهائية من أجل برنامج التقييم (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ١١٣-١٢٠).

٩٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظائف (٢ برتبة ف - ٤، ١ برتبة ف - ٣) المطلوبة لدائرة التدريب المتكامل. وتوصي اللجنة أيضا بقبول استمرار وظيفة مستشار في مجال حماية الأطفال (برتبة ف - ٤) ووظيفتي موظف تنسيق (برتبة ف - ٣) للقسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام. ولا توصي اللجنة بالموافقة على وظيفة محرر (برتبة ف - ٣) وموظف تقييم (برتبة ف - ٤) المطلوبتين للقسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام؛ فينبغي أن تستمد القدرات لهذه الوظيفة من المكاتب الفنية ذات الصلة.

## (ب) إدارة الدعم الميداني

٩٥ - يعكس إجمالي الموارد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، المقترحة لإدارة الدعم الميداني البالغة ٨٩ ٥٤٣ ٥٠٠ دولار أمريكي زيادة قدرها ٢٠٠ ٧٥٤ ١٠ دولار أمريكي (أو ١٣,٦ في المائة) على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويتعلق معظم هذه الزيادة بالوظائف (٧ ٣٠٢ ٣٠٠ دولار أمريكي)، بسبب حساب الاحتياجات من الوظائف التي تمت الموافقة عليها في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (طبق معاملي الدوران ٤,٩ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ١,٥ في المائة لموظفي الخدمة العامة على الوظائف المستمرة، بدلا من نسبة الـ ٥٠ في المائة والـ ٣٥ في المائة المطبقتين على التوالي، على الوظائف الجديدة) واقتراح ما مجموعه ٢٦ وظيفة إضافية؛ والمساعدة العامة المؤقتة (١ ٣٥٥ ٣٠٠ دولار أمريكي) نظرا للاحتياجات الإضافية المقترحة في مكتب وكيل الأمين العام، ومكتب الدعم الإداري الميداني ومكتب خدمات الدعم المتكامل؛ والاتصالات (١ ٠٠١ ٨٠٠ دولار أمريكي) نظرا لارتفاع تكاليف الاتصالات التجارية واقتناء المعدات (انظر الفقرة ١١٦ أدناه).

## (ط) مكتب وكيل الأمين العام

## الوظائف

٩٦ - يُقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين لموظف برامج برتبة ف - ٣ وموظف برامج معاون برتبة ف - ٢ في فريق إدارة المخاطر (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ١٤٥-١٥١). وتلاحظ اللجنة أن الجمعية العامة لا تزال بحاجة إلى النظر في مقترحات الأمين العام في تقريره المقبل عن إدارة المخاطر. ومع التسليم بأن هذه المهام هي مهام أساسية للإدارة، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي وضع الاستراتيجيات والخطط ذات الصلة فيما بين الدوائر. ولذلك لا توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء هاتين الوظيفتين.

٩٧ - يُطلب إنشاء ثلاث وظائف إضافية لموظف أقدم للتنظيم الإداري برتبة ف - ٥، وموظف استعراض العمليات برتبة ف - ٤ ومساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، الذين سيشكلون الفريق المعني بالاستجابة لمراجعات الحسابات وبشؤون مجالس التحقيق (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ١٥٢-١٥٦). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، من أصل خمس وظائف مطلوبة في محتوى تعزيز المقترحات للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (١ برتبة ف - ٥، ١ برتبة ف - ٤، ٢ برتبة ف - ٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، توفرت وظيفتان برتبة ف - ٣ (واحدة لكل من الفريق المعني بالاستجابة لمراجعات الحسابات ومجلس التحقيق). وترى اللجنة أن هذه المهام ينبغي أن تكون جزءا من الثقافة الإدارية للمنظمة، وتوصي بالموافقة على إنشاء الوظيفة برتبة ف - ٥ والوظيفة من فئة

الخدمات العامة للفريق المعني بالاستجابة ومجلس التحقيق كأداة من أدوات الإدارة. وفي ضوء ذلك، لا توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء الوظيفة برتبة ف - ٤ (انظر أيضا الفقرة ١٠٠ أدناه).

٩٨ - يُقترح إنشاء وظيفة مساعد إداري إضافية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا (A/62/783، الفقرة ١٥٧). وبالنظر إلى قدرة القسم الحالية (١ برتبة ف - ٥، ١ برتبة ف - ٤، ١ برتبة ف - ٣، ١ من الرتب الأخرى)، لا توصي اللجنة الاستشارية بقبول إنشاء الوظيفة الإضافية المقترحة من فئة الخدمات العامة.

#### الموارد غير المتعلقة بالوظائف

٩٩ - يُقترح مبلغ قدره ١٠٠ ٥٨٠ دولار أمريكي للمساعدة المؤقتة العامة (بزيادة قدرها ٦٠٠ ٥٢٠ دولار أمريكي على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ من ٥٩ ٥٠٠ دولار أمريكي). وتخصص هذه الموارد لاستمرار وظيفة مستشار أقدم لشؤون السياسات برتبة ف-٥ (١٢ شهرا) ووظيفة مساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في الوحدة المعنية بسلوك الموظفين والانضباط، ووظيفة جديدة برتبة ف - ٣ لموظف معني بشؤون التأديب (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ١٦٠-١٦٢). ويطلب إنشاء وظيفتين جديدتين (١٢ شهرا لكل منهما) لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) في الفريق المعني بالاستجابة لمراجعات الحسابات ومجلس التحقيق، وموظف إداري (برتبة ف - ٤) في مكتب وكيل الأمين العام (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرتان ١٦٣ و ١٦٤).

١٠٠ - وفي الفقرات ٦٩ إلى ٧٨ من التقرير العام للجنة عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات حفظ السلام (A/62/781)، قدمت اللجنة الاستشارية تعليقات وتوصيات بشأن تقرير الأمين العام عن مسألة السلوك والانضباط (A/62/758). وتوصي اللجنة الاستشارية باستمرار الوظيفة برتبة ف - ٥ المطلوبة للوحدة المعنية بسلوك الموظفين والانضباط. وتوصي بعدم الموافقة على إنشاء الوظيفة برتبة ف - ٣ والوظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) المطلوبتين، في ضوء قدراتها الحالية المتوفرة في المقر (١ برتبة مد - ١، ١ برتبة ف - ٥، ٣ برتبة ف - ٤، ١ برتبة ف - ٣، ١ برتبة ف - ٢، ٢ من الرتب الأخرى) وفي البعثات الميدانية. ولا توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفة مساعد إداري للفريق المعني بالاستجابة لمراجعات الحسابات ومجلس التحقيق، نظرا للزيادة في القدرة الموصى بها في الفقرة ٩٧ أعلاه ولا بالموافقة على إنشاء وظيفة موظف إداري برتبة ف - ٤ المطلوبة لدعم الموظفين المتخصصين والتي

ستشارك فيها الأفرقة التشغيلية المتكاملة لشعبتين إقليميتين (شعبة أفريقيا الثانية وآسيا والشرق الأوسط)؛ ولا ينبغي أن يؤدي إنشاء الأفرقة التشغيلية المتكاملة إلى تقديم طلبات للحصول على دعم إضافي من الموارد.

## ٢٠ مكتب الدعم الإداري الميداني

١٠١ - يشمل مكتب الدعم الإداري الميداني شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية وشعبة الموظفين الميدانيين. وتُطلب إحدى عشرة وظيفة جديدة (٨ وظائف من الفئة الفنية و٣ وظائف من فئة الخدمات العامة) للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لشعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية بالإضافة إلى المساعدة العامة المؤقتة. ويُقترح تعزيز شعبة الموظفين الميدانيين من خلال المساعدة العامة المؤقتة.

### الوظائف

١٠٢ - يُطلب إنشاء تسع وظائف إضافية في دائرة الميزانية وتقارير الأداء لشعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية، واحدة برتبة ف-٥ لرئيس قسم أفريقيا، وأربع برتبة ف-٤ لموظفي شؤون المالية والميزانية يُقترح تحويل إحداها من المساعدة المؤقتة العامة، ووظيفتان برتبة ف-٣ لموظفي شؤون المالية والميزانية واثنتان لمساعدتين في شؤون المالية والميزانية (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ١٧٤-١٨٣). وقد تقدمت اللجنة الاستشارية، في الفقرتين ١٤ و ١٥ من تقريرها عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الوثيقة A/62/781)، بتعليقات وتوصيات بشأن عملية وضع الميزانية. ولذلك، فإن اللجنة توصي في هذه المرحلة بالموافقة على إنشاء وظيفة رئيس قسم أفريقيا برتبة ف-٥ ووظيفتي موظف مالي وموظف ميزانية برتبة ف-٤ من الوظائف الأربع المطلوبة. وتوصي اللجنة أيضا بالموافقة على إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف للشؤون المالية والميزانية من بين الوظيفتين المطلوبتين ووظيفة واحدة لمساعد الشؤون الإدارية والمالية، من بين الوظيفتين المطلوبتين لدائرة الميزانية وتقارير الأداء من أجل دعم وأعمال هذه الدائرة (انظر أيضا الفقرة ١٣٠ أدناه).

١٠٣ - ويُطلب إنشاء وظيفتين في قسم إدارة مذكرات التفاهم والمطالبات لموظف للشؤون المالية (ف-٣) ومساعد لشؤون المطالبات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ١٨٤-١٨٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه المهام قد أُقرت في إطار المساعدة العامة المؤقتة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ويُقترح الآن تحويلها إلى

وظائف في ضوء الزيادة الحاصلة في عبء العمل في القسم فيما يتعلق بتجهيز مطالبات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفة موظف الشؤون المالية برتبة ف-٣ ووظيفة مساعد لشؤون المطالبات من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لهذا القسم (انظر الفقرة ١٠٥ أدناه).

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١٠٤ - يُقترح تخصيص الموارد البالغة ٩٠٠ ٩٩٤ دولار للمساعدة المؤقتة العامة لمكتب الدعم الإداري الميداني (بزيادة قدرها ٨٠٠ ٣٣٤ دولار على مبلغ ١٠٠ ٦٦٠ دولار الذي تمت الموافقة عليه للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨).

١٠٥ - ومن ذلك المجموع، يُطلب تخصيص ٥٠٠ ٣٣٨ دولار لتمويل تكاليف المساعدة المؤقتة العامة بما يعادل الوظائف التالية في شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية، وذلك لمدة ١٢ شهرا لكل منها (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ١٨٨-١٩٢):

- وظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف للشؤون المالية لتعزيز الدعم في مجالات الشؤون المالية والتصيفية، بما في ذلك استكمال المبادئ التوجيهية للميدان
- وظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف للشؤون المالية والميزانية لدعم البعثات الميدانية، بما في ذلك المشاركة في أفرقة أباكوس، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون الميزانية والمالية لدعم قسم أفريقيا
- وظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف للشؤون المالية لتجهيز المطالبات المتصلة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في قسم إدارة مذكرات التفاهم والمطالبات

ولا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء الوظيفة من الرتبة ف-٣ والوظائف من فئة الخدمات العامة المطلوبة لدعم قسم أفريقيا، ووظيفة موظف الشؤون المالية من الرتبة ف-٣ لقسم إدارة مذكرات التفاهم والمطالبات، وذلك نظرا للزيادة في القدرات الموصى بها في الفقرة ١٠٣ أعلاه. وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفة موظف الشؤون المالية من الرتبة ف-٤ لتعزيز الدعم في مجالي الشؤون المالية والتصيفية لمدة ١١ شهرا.

١٠٦ - ومن شأن الموارد البالغة ٤٠٠ ٦٥٦ ١ دولار أن تموّل تكاليف المساعدة المؤقتة العامة بما يعادل الوظائف التالية في شعبة الموظفين الميدانيين (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ١٩٣-٢١٣):

- استمرار وظيفة واحدة وثلاث وظائف جديدة برتبة ف-٣ لموظفي الموارد البشرية (لما مجموعه ٣٠ شهرا) واستمرار ثلاث وظائف وسبع وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعدين، (لما مجموعه ٧٨ شهرا) مطلوبة لدعم الطفرة التي حدثت في عبء الأعمال المتعلقة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد
  - استمرار ثلاث وظائف برتبة ف-٣ لموظفي الموارد البشرية في قسم ضمان الجودة وإدارة المعلومات (١٢ شهرا لكل منها) للاضطلاع بالمهام المبيّنة في تقرير الأمين العام (A/62/783، الفقرات ١٩٦-٢٠٢)
  - استمرار وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف الموارد البشرية في قسم التوجيه والتصميم التنظيمي (١٢ شهرا) لإجراء استعراض متعمق لعملية وضع النقاط المرجعية التي جرت في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والمشاركة في أفرقة أباكوس
  - استمرار ثلاث وظائف برتبة ف-٣ لموظفي الموارد البشرية (١٢ شهرا لكل منها) وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعدين في شؤون التوظيف لفحص الطلبات إلى حين وضع الإجراءات المناسبة الذي يُتوقع أن يتم بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ (سنة أشهر لكل منها) في وحدة التوظيف والاتصال.
- وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على تخصيص موارد المساعدة العامة المؤقتة المطلوبة لشعبة الموظفين الميدانيين باستثناء وظيفة موظف الموارد البشرية برتبة ف-٣ المقترحة لقسم التوجيه والتصميم التنظيمي ويقترح إنشاء وظيفتان برتبة ف-٣ وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة لتقديم الدعم فيما يتعلق بعبء العمل في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛ وينبغي استيعاب مهام الوظيفة المذكورة آنفا ضمن القدرات الحالية (انظر أيضا الفقرة ٤٨ أعلاه). ونظرا للقدرات الجديدة الموفرة في إطار عملية إعادة الهيكلة وفي داخل البعثات، توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفتين برتبة ف-٣ لمدة ١٥ شهرا وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة لمدة ٣٩ شهرا للمساعدة على تحمل عبء العمل المتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

## ٣٥ مكتب خدمات الدعم المتكاملة

١٠٧ - تُعزى بشكل رئيسي الموارد المقترحة البالغة ٤٨ ٠٢٣ ٥٠٠ دولار (بزيادة قدرها ٤٨٧ ٥٠٠ دولار، أي بنسبة ١٠,٣ في المائة على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨) إلى الاحتياجات الإضافية للوظائف (٦٠٠ ٢١٨ ٢ دولار)، الناتجة عن الأثر المؤجل للوظائف المعتمدة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتوسع وظائف إضافية اقترح إنشاؤها؛ وكذلك بالنسبة للاتصالات (١ ٠٨٤ ٠٠٠ دولار)، نظرا لشراء واستبدال معدات متخصصة والخدمات المتخصصة لكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

## الوظائف

## شعبة الدعم اللوجستي

١٠٨ - أعيد تقديم اقتراح للموافقة على إنشاء خمس وظائف إضافية لحساب الدعم من أجل شعبة الدعم اللوجستي، وذلك على النحو التالي:

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف العمليات اللوجستية، وحدة مخزون النشر الاستراتيجي، لتقديم دعم إضافي بالنظر إلى الزيادة الحاصلة في عبء العمل الناجم عن البعثات الجديدة والواسعة النطاق (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٢٦-٢٣٠)؛

(ب) وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف إدارة الممتلكات، قسم إدارة الممتلكات، للمساهمة في وضع مشاريع تتعلق بفهرسة المواد المستهلكة وتدوينها وإدارة المخزون العالمي (A/62/783، الفقرات ٢٣١-٢٣٧)؛

(ج) وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف رسم الخرائط، قسم رسم الخرائط، لإنشاء وإدارة أعمال تخطيط وتصميم واستحداث قاعدة بيانات جغرافية عالمية في مجال حفظ السلام لدعم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ولمساعدة مجلس الأمن (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٣٨-٢٤٤)؛

(د) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف العمليات الهندسية، قسم الهندسة، لتقديم الدعم التشغيلي نظرا لزيادة عبء العمل نتيجة لاتساع نطاق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٤٥-٢٥٠)؛

(هـ) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف مراقبة الحركة، قسم مراقبة الحركة، وذلك لتمكين القسم من تقديم دعم أفضل للبعثات الميدانية من خلال عقود النقل المحلي وغيرها من العقود ذات الصلة (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٥١-٢٥٥).

وبالنظر إلى عبء العمل الحالي وأوجه الضعف التي حددها مجلس مراجعي الحسابات بشأن إدارة المخزون العالمي (انظر A/62/823)، وكذلك نظرا للانتقال إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الخمس الإضافية (٢ برتبة ف-٤، و ٣ برتبة ف-٣) المقترحة لشعبة الدعم اللوجستي.

#### شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٠٩ - يُطلب إنشاء وظيفة برتبة مد-٢ لمدير شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مد-٢) (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٥٦-٢٥٨). وفي حين أن اللجنة الاستشارية تسلم بمسؤوليات القيادة والإدارة لوظيفة المدير، فإنها ترى أن هذا الاقتراح يجب أن يؤخذ في سياق النظر الشامل في مقترحات استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت قيادة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات (انظر الوثيقة A/62/793 و Corr.1). وستقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وتوصياتها ذات الصلة في تقريرها عن هذه المسألة.

١١٠ - ويُطلب إنشاء ثلاث وظائف جديدة لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي كما يلي:

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لكبير موظفي استعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرار العمل (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٥٩-٢٦٢) لتوفير خدمات الرقابة الإدارية للبعثات الميدانية في هذا الصدد؛

(ب) وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف دعم عمليات المعلومات التقنية (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٦٣-٢٦٥) لإيجاد القدرة التقنية المكرسة لتقييم العمليات الإعلامية في الميدان وتخطيطها ودعمها نظرا لتزايد البث الإذاعي وحملات الإعلام المتعدد الوسائط؛

(ج) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف اتصالات في سبيل توفير كل أشكال الدعم للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٦٦-٢٦٧).

١١١ - وريثما يُنظر في التقرير المقبل للأمين العام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا توصي اللجنة الاستشارية، في الوقت الراهن، بالموافقة على الوظيفة من الرتبة ف-٥ المقترحة لاستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرار العمل. كما لا توصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف الاتصالات لأنه ينبغي توفير مهامها ضمن القدرات الموجودة.

١١٢ - ونظرا للحاجة إلى تقديم الدعم للعمليات الإعلامية في الميدان والزيادة الحاصلة في البث الإذاعي وحملات الإعلام المتعدد الوسائط، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة من الرتبة ف-٤ لموظف دعم لعمليات المعلومات التقنية، نظرا لعدم وجود القدرة التقنية المخصصة لهذا الغرض.

الموارد غير المتصلة بالوظائف

١١٣ - يُقترح رصد اعتماد قدره ١ ٢٢٤ ٠٠٠ دولار لتغطية احتياجات شعبة الدعم اللوجستي (١٠٠ ٤٥٠ دولار) وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٧٧٣ ٩٠٠ دولار) من المساعدة المؤقتة العامة. وستغطي الموارد المقترحة لشعبة الدعم اللوجستي الاحتياجات التالية ذات الصلة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٧٠-٢٨٧):

- مهندس مدني أخصائي في شؤون المياه برتبة ف-٣ (٩ أشهر)
- موظف لإدارة الأصول الهندسية برتبة ف-٣ (٩ أشهر) لإدارة الأصول
- موظف للشؤون اللوجستية الطبية برتبة ف-٣ (٩ أشهر)
- ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد فريق إدارة شؤون البائعين من أجل تقديم الدعم نظرا لتزايد حجم تسجيل البائعين (٩ أشهر)، ومساعد مراقبة الحركة (٩ أشهر) للمساعدة في جميع عمليات التحركات، ومساعد لفريق قسم النقل الجوي (١٢ شهرا) للمساعدة على إدارة الأصول الجوية وخدمات الشراء وتسديد الفواتير

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لشعبة الدعم اللوجستي إذ أنها تلبى احتياجات تقنية وذات إطار زمني محدد.

١١٤ - وتتصلب موارد المساعدة المؤقتة العامة المقترحة لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالوظائف التالية (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٢٨٨-٢٩٣):

- وظيفة محلل تقني جديدة برتبة ف-٤ ووظيفتان جديدتان برتبة ف-٣ لمحلل أعمال ومحلل تقني (١٢ شهرا لكل منهما) من أجل توفير قدرة إضافية فيما يتعلق بتطبيق تكنولوجيا إدارة المحتوى المؤسسي
- وظيفة مدير مراقبة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برتبة ف-٢ (١٠ أشهر) للمساعدة في وضع وإنفاذ الضمانات الأمنية
- وظيفة مدير مشروع برتبة ف-٣ (١٠ أشهر) لتطبيق نظام مؤسسي للثبوت من هوية المستخدمين
- وظيفتان برتبة ف-٣ لمديري مشاريع (٩ أشهر لكل منهما) لتكوين نظام لإدارة مخزون الوقود ونظام لإدارة شؤون الطيران

توصي اللجنة الاستشارية بقبول إنشاء وظيفتي مدير مشروع برتبة ف-٣ المطلوبتين لتشكيل نظام إدارة شؤون الوقود والطيران. ولا توصي اللجنة بقبول اقتراح رصد موارد أخرى للمساعدة المؤقتة العامة لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فالمهام ينبغي تغطيتها ضمن نطاق القدرة القائمة.

١١٥ - وتعكس الموارد المقترح رصدها للخبراء الاستشاريين والبالغة ٨٨٤ ٠٠٠ دولار زيادة قدرها ٩٠٠ ٤٧٨ دولار أو نسبة ١١٨,٢ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وترد معلومات في هذا الصدد في الفقرات من ٢٩٤ إلى ٣٠٠ من تقرير الأمين العام (A/62/783). وعلقت اللجنة الاستشارية على المسائل المتعلقة بإدارة شؤون الطيران والوقود في تقريرها (انظر الوثيقة A/62/781، الفقرات ٤٠-٤٧، وانظر أيضا الوثيقة A/62/823، الفقرتان ٢٠ و ٢١). وتوصي اللجنة بخفض الموارد المرصودة للخبراء الاستشاريين إلى مبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار وتطلب إدراج معلومات عن التحسينات التي تحققت فيما يخص استخدام تلك الموارد في مشروع الميزانية المقبل (انظر أيضا الفقرة ٤٢ أعلاه).

١١٦ - وتعكس الموارد المقترحة للاتصالات البالغة ١ ٥١٥ ٠٠٠ دولار زيادة قدرها ١ ٠٨٤ ٠٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد تشمل التكاليف غير المتكررة البالغة ١ ٠٤٣ ٠٠٠ دولار الخاصة باقتناء معدات اتصال متخصصة تتعلق بالمحطة الأرضية الساتلية التي أقيمت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

## (ج) إدارة الشؤون الإدارية

١١٧ - تعكس الموارد الإجمالية المقترح رصدها لإدارة الشؤون الإدارية والبالغة ٨٣ ٢٦٨ ٨٠٠ دولار زيادة قدرها ٢٣ ٩٦٧ ٧٠٠ دولار (أو نسبة ٤٠ في المائة) مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتتعلق الزيادة في معظمها بالموارد غير المتصلة بالوظائف (٤٠٠ ٣٠٧ ١٩ دولار)، بالنظر إلى الاحتياجات الإضافية في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٧٦٩ ٩ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠١٢ ٩٠٠ دولار) (انظر الفقرتين ١٤٧ و ١٤٨ أدناه). وتعكس الاحتياجات من الوظائف البالغة ٢٠٠ ٩٩٤ ٣٠ دولار (وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٦٦٠ ٤ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨) حساب التكلفة الكاملة للوظائف المعتمدة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فضلا عن ٣٢ وظيفة مقترحة إضافية.

## ١٠٠ مكتب وكيل الأمين العام

## الوظائف

١١٨ - مطلوب إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ لمحلل إداري لتعزيز دائرة الدعم الإداري في تحقيق أوجه تحسين العمليات (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٣٣٧-٣٤١). وتشير اللجنة الاستشارية إلى الحاجة إلى تحسين الإدارة (الوثيقة A/61/937، الفقرة ١٤، والوثيقة A/62/781، الفقرتان ٢٤ و ٢٥). وتوصي اللجنة بقبول اقتراح إنشاء الوظيفة بغرض دعم الإدارة في تحقيق تلك الأهداف. وينبغي للأمين العام أن يوفر معلومات عن الأثر المترتب على تلك الموارد في مشروع الميزانية المقبل.

١١٩ - ومطلوب إنشاء وظيفتين إضافيتين، إحدهما لمحلل أقدم مسؤول عن الرصد برتبة ف-٥ والأخرى لمحلل إداري برتبة ف-٣ من أجل لجنة المقرر للعقود (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٣٤٢-٣٤٦). ويوجد حاليا باللجنة ثلاث وظائف ممولة من ميزانية حساب الدعم (١ مد-١، و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى). وإلى أن تنظر الجمعية العامة في التقرير الشامل المقبل المتعلق بإدارة المشتريات، لا توصي اللجنة بقبول إنشاء الوظيفة برتبة ف-٥. وفي غضون ذلك، توصي اللجنة بقبول اقتراح إنشاء الوظيفة برتبة ف-٣.

## ١٢٠ مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

١٢٠ - تشمل الموارد المقترحة للمكتب البالغة ١٨ ٨٣٤ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢ ٨٦٢ ٧٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، طلب إنشاء

١٧ وظيفة إضافية ممولة من حساب الدعم (٣ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٩ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى)، وهو ما نتج عنه ٩٨ وظيفة مقترحة ممولة من حساب الدعم (٥١ من الفئة الفنية و ٤٧ من فئة الخدمات العامة).

## الوظائف

### شعبة الحسابات

١٢١ - مطلوب إنشاء ثلاث وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف مالي، وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد مالي من أجل قسم حسابات حفظ السلام (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٣٦٧-٣٧٠). ومطلوب تحويل تلك الوظائف من الوظائف المتاحة والتمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ولا توصي اللجنة الاستشارية بقبول التحويل المطلوب للوظائف السبع (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٣ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى)؛ وينبغي مواصلة تمويل المهام في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وينبغي توفير معلومات عن تحديث العمليات والإجراءات الخاصة بعمل الشعبة في تقرير الميزانية المقبل. ولا تزال الشروط التي حددت فيما يتعلق بالحاجة إلى التحديث ذات أهمية (انظر الوثيقة A/61/937، الفقرة ١٣٦).

١٢٢ - ومطلوب إنشاء ثلاث وظائف لمساعد مالي (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من أجل قسم المرتبات (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٣٧١-٣٧٥). ويقترح تحويل وظيفتين من أصل الوظائف الثلاث المطلوب تحويلها من الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بالنظر إلى زيادة عبء العمل في القسم. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح بإنشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد مالي، من أصل الوظائف الثلاث المقترحة.

١٢٣ - ومطلوب إنشاء وظيفة لموظف مالي (ف-٣) ووظيفة لمساعد مالي (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من أجل قسم التأمين الصحي والتأمين على الحياة (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٣٧٦-٣٧٩)، تفادياً لحالات تأخير التجهيز ولكفالة الحفاظ على نوعية الخدمات والضوابط. وترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات ستلبي على نحو أكثر ملاءمة من خلال موظفين من فئة الخدمات العامة. وبناء عليه، لا توصي بقبول اقتراح إنشاء وظيفة موظف مالي برتبة ف-٣. وتوصي اللجنة بقبول اقتراح إنشاء وظيفة مساعد مالي من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لتعزيز قدرة القسم. وتوصي

أيضا بأن يقدم الأمين العام تقريرا عن كفاءة العمليات المتعلقة بالعمل في سياق مشروع الميزانية المقبل.

١٢٤ - ومطلوب إنشاء وظيفة واحدة لموظف مالي (ف-٣) من أجل وحدة إدارة المخاطر ووحدة مطالبات التعويض (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٣٨٠-٣٨٢). ونظرا للأسباب التي أوردها الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح إنشاء وظيفة موظف مالي برتبة ف-٣.

١٢٥ - ومطلوب إنشاء وظيفة واحدة لموظف مالي (ف-٣) من أجل دائرة الاشتراكات (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرتان ٣٨٣-٣٨٤). وبالنظر إلى زيادة عبء العمل في الدائرة، توصي اللجنة الاستشارية بقبول إنشاء وظيفة موظف مالي برتبة ف-٣ المقترح إنشاؤها من أجل دائرة الاشتراكات.

١٢٦ - ومطلوب إنشاء وظيفة واحدة لمساعد شؤون الاستثمار (من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) لتوفير قدرة إضافية في وحدة محاسبة الاستثمارات (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٣٨٥-٣٨٧). وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول إنشاء الوظيفة.

#### شعبة الخزانة

١٢٧ - يقترح إدخال التغييرات التالية على ملاك الموظفين في شعبة الخزانة (الوثيقة A/62/783، الفقرات ٣٨٨-٣٩٧):

- مطلوب إنشاء وظيفتين إضافيتين ممولتين من حساب الدعم، إحداهما لموظف مالي برتبة ف-٣ في الخزانة والأخرى لأمين خزانة مساعد من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في قسم الاستثمارات
- يقترح إعادة تصنيف وظيفتين، إحداهما لموظف مالي (من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥) في شعبة الخزانة، والأخرى لأمين خزانة مساعد (من فئة الخدمات العامة، من الرتبة ٦ إلى الرتبة ٧) في قسم أمانة الصندوق

واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالأسباب المقدمة لتبرير إنشاء وظيفة إضافية لموظف مالي برتبة ف-٣ ولا بالأسباب المقدمة لتبرير إعادة تصنيف وظيفة الموظف المالي من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥. وتوصي اللجنة بعدم قبول هذين الاقتراحين. غير أن اللجنة توصي بقبول إنشاء الوظيفة المطلوبة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لأمين خزانة مساعد في قسم الاستثمارات وبقبول إعادة تصنيف وظيفة أمين الخزانة المساعد إلى فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) المقترحة في قسم أمانة الصندوق.

## الموارد غير المتصلة بالوظائف

١٢٨ - تعكس الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترح رصدها لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية البالغة ٨٠٠ ٤٢١ ٥ دولار زيادة قدرها ٦٠٠ ٦٥٩ دولار (بنسبة ٩,١٣ في المائة) مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتلاحظ اللجنة أن الزيادة في الموارد تعزى بشكل رئيسي إلى الاحتياجات الإضافية الواردة تحت بند الخبراء الاستشاريين، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وتلاحظ اللجنة أن الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين البالغة ٢ ٦٢٥ ٠٠٠ دولار تشمل اعتماد (قدره ١ ٢٨٠ ٠٠٠ دولار) من أجل الاضطلاع بالأعمال التحضيرية في سياق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتصلة بالأصول الثابتة والمخزون، وتحديد الأرصدة الافتتاحية، والتحقق من الإجراءات، وإعداد الوثائق؛ فضلاً عن اعتماد (قدره مليون دولار) مخصص لتدريب الموظفين في البعثات الميدانية (التوعية والتدريب من المنظور المفاهيمي). وأبلغت اللجنة بأن هذا المبلغ يشكل حصة حساب الدعم من الأموال المرصودة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لأجل التحضيرات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترح رصدها للخبراء الاستشاريين. وستقدم اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها عندما تنظر في التقرير المرحلي الأول للأمين العام بشأن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/62/806).

١٢٩ - وتعكس الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة البالغة ٩٠٠ ٩٩٢ ١ دولار انخفاضاً قدره ٧٠٠ ٠٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويرد بيان الاحتياجات في الفقرات من ٤٠٠ إلى ٤١٧ من التقرير (A/62/783). ومطلوب إنشاء ما مجموعه سبع وظائف من أجل دائرة عمليات المعلومات المالية (٣ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى)؛ وأربع وظائف لموظف شؤون الميزانية والشؤون المالية برتبة ف-٣ من أجل شعبة تمويل عمليات حفظ السلام؛ وأربع وظائف (٢ ف-٤، و ٢ ف-٣) من أجل شعبة الحسابات. وريثما يتم النظر في تقرير الأمين العام عن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (A/62/793 و Corr.1)، توصي اللجنة الاستشارية بمواصلة تمويل الوظائف الحالية المدرجة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من أجل دائرة عمليات المعلومات المالية (٢ ف-٤، و ٢ ف-٢، و ١ الخدمات العامة - الرتب الأخرى)؛ وهي لا توصي بالموافقة على إنشاء الوظيفتين الجديدتين المقترحتين لمحلل نظم برتبة ف-٤ وأخصائي دعم تقني برتبة ف-٣. وتوصي

اللجنة بقبول مواصلة رصد موارد المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لشعبة الحسابات فيما يتصل بفريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٣٠ - وفيما يتعلق بموارد المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لشعبة تمويل عمليات حفظ السلام، تشير اللجنة الاستشارية إلى الملاحظات التي أبدتها بشأن عملية الميزانية (انظر الوثيقة A/62/781، الفقرتان ١٤ و ١٥ والفقرة ١٠٢ أعلاه). وبالتالي، توصي اللجنة باستمرار وظيفتين برتبة ف-٣، من أصل الوظائف الأربع المطلوبة، من أجل شعبة تمويل عمليات حفظ السلام.

### ٣٣ مكتب إدارة الموارد البشرية

١٣١ - تعكس الموارد المقترح رصدها لمكتب إدارة الموارد البشرية البالغة ٨٠٠ ٣٤٧ ٧ دولار زيادة قدرها ٧٤٩ ٧٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتعزى الزيادة في معظمها إلى الزيادة في التكاليف القياسية للمرتبات وتغطية ٦ وظائف مقترحة جديدة.

#### الوظائف

##### شعبة الخدمات الطبية

١٣٢ - ويقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، إحداها لكتاب إداري والأخرى لمساعد إداري من أجل شعبة الخدمات الطبية (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٤٤٤-٤٤٧). ويقترح تحويل مهمة الكاتب الإداري من التمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، بالنظر إلى الطابع المستمر للاحتياجات؛ فيما تشكل الوظيفة الأخرى طلبا جديدا. ونظرا للأسباب الواردة في تقرير الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء الوظيفتين المطلوبتين من فئة الخدمات العامة من أجل شعبة الخدمات الطبية.

##### شعبة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

١٣٣ - مطلوب إنشاء وظيفة برتبة ف-٣ لموظف قانوني، في قسم دعم السياسات (انظر الوثيقة A/62/783، الفقرات ٤٤٨-٤٥٤). وتجري حاليا تغطية مهام الوظيفة الجديدة المطلوبة من خلال المساعدة المؤقتة العامة المقترح تحويلها. واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بالحاجة إلى هذه الوظيفة أو إلى استمرار المهمة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٣٤ - وطُلبت وظيفة بالرتبة ف-٣ لموظف موارد بشرية في قسم التخطيط (انظر A/62/783، الفقرات ٤٥٥-٤٥٩) لزيادة القدرة على رصد تفويض السلطات ودعم المتابعة. وترى اللجنة الاستشارية أن الترتيبات الداخلية لمكتب إدارة الموارد البشرية لرصد تفويض السلطات ليست متطورة بما فيه الكفاية لتسوية إضافة وظيفة أخرى بالرتبة دنيا. ولذلك توصي بعدم الموافقة على هذه الوظيفة.

#### شعبة التوظيف والموظفين

١٣٥ - طلبت وظيفة بالرتبة ف-٤ لموظف مساعد موارد بشرية بقسم التوعية والتوظيف الاستراتيجي للمشاركة في وضع وتنفيذ استراتيجيات التوعية وعمليات التخطيط (انظر A/62/783، الفقرات ٤٦٠-٤٦١). وتوصي اللجنة بعدم قبول هذه الوظيفة؛ إذ ينبغي الاضطلاع بهذه المهام اعتماداً على القدرات الموجودة. وتعزم اللجنة أن تعود إلى النهج الشامل فيما يتعلق بالتوظيف والملاك الوظيفي في سياق استعراضها لتقارير إدارة الموارد البشرية إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

١٣٦ - وطلبت وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد للموارد البشرية، في قسم وضع القوائم وإدارتها (انظر A/62/783، الفقرات ٤٦٢-٤٦٧). ومهام هذه الوظيفة تؤدي في الوقت الحالي بتمويل من المساعدة المؤقتة العامة المقترح تحويلها لدعم مواصلة حملات التعيين المتصلة بالعسكريين والشرطة المدنية والموظفين المدنيين. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تظل هذه الوظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩؛ وترى أيضاً ضرورة أن تبقى المهام لفترة زمنية محدودة (انظر الفقرة ١٣٥ أعلاه).

#### الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٣٧ - اقترحت موارد للمساعدة المؤقتة العامة بمبلغ ٢٠٠ ٥٠٥ دولار للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة أن هذا من شأنه أن يوفر الموارد اللازمة لتمويل وظيفة المساعدة المؤقتة العامة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ٦ أشهر، لمعالجة الزيادة في الاحتياجات المتصلة بمكتب المساعدة ومواصلة وظيفة موظف قانوني بالرتبة ف-٤ (١٢ شهراً) في شعبة السياسات والتخطيط الاستراتيجي؛ ولمواصلةوظيفتين (وظيفة بالرتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لشعبة التوظيف والملاك الوظيفي؛ وللطلب المقدم لوظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لشعبة التعلم وتنمية القدرات، لتقديم الدعم في الدورات التدريبية المتعلقة بفيروس نقص

المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في المقر (انظر A/62/783، الفقرات ٤٧٠-٤٨٠). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة لمكتب إدارة الموارد البشرية. وبالنسبة للمستقبل، فسيجري تقييم الحاجة المستمرة لموظف قانوني بالرتبة ف-٤ في سياق الاحتياجات من الموارد فيما يتصل بوظيفة نظام إقامة العدل. وتوصي اللجنة بأن يتم استيعاب مهام مساعد التدريب اعتماداً على القدرات الموجودة.

١٣٨ - تعكس الموارد المخصصة للاستشاريين، البالغة ١٠٠ ٦٢٩ دولار، زيادة قدرها ٢٠٠ ١١٠ دولار عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (انظر A/62/783، الفقرات ٤٨١-٤٨٥). وتأمل اللجنة الاستشارية في ألا يترتب على مواصلة تنفيذ وتبسيط نظم التعلم وإدارة المواهب وإدارة الوثائق تكرار ما يجري في سياق إدارة موارد المؤسسات. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الموارد المطلوبة فيما يتصل ببرامج التدريب المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛ فهذه المهام ينبغي أن تستوعب اعتماداً على القدرات الموجودة في الأمانة العامة.

١٣٩ - تعكس الموارد المقترحة للسفر البالغة ٨٠٠ ٦١١ دولار، زيادة قدرها ٩٠٠ ٢٤٤ دولار، أي ٦٦,٧ في المائة، على الموارد الموافق عليها للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وترد تفاصيل ذلك في الفقرات من ٤٨٧ إلى ٤٩٠ من التقرير (A/62/783). وترى اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للسفر مبالغ فيها. وفي ضوء توصياتها بشأن الوظائف والمساعدة المؤقتة العامة، توصي اللجنة بأن تخفض الموارد اللازمة للسفر إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار (انظر أيضاً A/62/781، الفقرة ٥٠).

#### ٤' مكتب خدمات الدعم المركزي

١٤٠ - تعكس الموارد المقترحة لمكتب خدمات الدعم المركزي البالغة ٨٠٠ ٤٢٥ ١٦ دولار زيادة قدرها ٤٠٠ ٧١٠ دولار على الموارد الموافق عليها للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويتصل معظم هذه الزيادة بالموارد المقترحة للوظائف نظراً لتأخر ظهور أثر الوظائف التي تمت الموافقة عليها في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وللتكاليف المرتبطة بست وظائف جديدة اقترحت لشعبة المشتريات.

١٤١ - وفيما يتعلق بهذه الشعبة، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة سوف تنظر في تقرير شامل عن إدارة المشتريات يغطي طلبات الجمعية العامة التي لا تزال قائمة والواردة في قرارها ٢٤٦/٦١ و ٢٧٩/٦١ (انظر أيضاً تقرير اللجنة الاستشارية (A/62/721)).

## الوظائف

## شعبة المشتريات

١٤٢ - طلبت الوظائف الجديدة التالية لشعبة المشتريات:

(أ) وظيفة بالرتبة ف-٥ لرئيس قسم، من أجل إنشاء قسم للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يعزز قدرة الشعبة على إدارة المشتريات المتصلة بمتطلبات معقدة ومتطورة تكنولوجيا، كثيرا ما تنطوي على مخاطر كبيرة للمنظمة (انظر A/62/783، الفقرة ٤٩٤)؛

(ب) موظف مشتريات بالرتبة ف-٤، في قسم المشتريات الميدانية، لزيادة تعزيز قدرة قسم مشتريات حفظ السلام في إدارة شراء متطلبات معقدة لخدمات الدعم اللوجستي (انظر A/62/783، الفقرة ٤٩٥)؛

(ج) موظف مشتريات بالرتبة ف-٣، لقسم مشتريات حفظ السلام - فريق الإمدادات الميدانية، من أجل دعم موظف مشتريات بالرتبة ف-٤ في شراء منتجات الوقود (انظر A/62/783، الفقرة ٤٩٦)؛

(د) موظف معاون للمشتريات بالرتبة ف-٢، في شعبة خدمات الدعم لإدارة شؤون البائعين (A/62/783، الفقرتان ٤٩٧-٤٩٨)؛

(هـ) مساعداً لشؤون المشتريات من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، قسم اللوجستيات والنقل لتعزيز قدرات فريق المركبات وشحن البضائع (انظر A/62/783، الفقرتان ٤٩٩-٥٠٠).

وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول ثلاث وظائف من الفئة الفنية (وظيفة بالرتبة ف-٤، ووظيفة بالرتبة ف-٣ ووظيفة بالرتبة ف-٢)، من أصل الوظائف الأربع المطلوبة ووظيفتي فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) المطلوبة لشعبة المشتريات. واللجنة غير مقتنعة بالحاجة إلى وظيفة الرتبة ف-٥؛ فالفريق يرأسه موظف بالرتبة ف-٤. وينبغي تقديم معلومات في وثيقة الميزانية المقبلة عن أثر هذه الموارد على تحسين مهل الشراء.

## الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٤٣ - تعكس الموارد غير المتعلقة بالوظائف لمكتب خدمات الدعم المركزي، البالغة ٦٠٠ ٠٦١ ٥ دولار، زيادة قدرها ٣١٧ ٠٠٠ دولار على المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

١٤٤ - ويرد في الفقرات من ٥٠٣ إلى ٥١٠ من التقرير (A/62/783) الاعتماد المطلوب للمساعدة المؤقتة العامة البالغ ٣٠٠ ٤٥٠ ١ دولار (يمثل انخفاضا قدره ٤٠٠ ١٣١ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨). وقد اقترح تخصيص الموارد التالية:

(أ) خمس وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (١٢ شهرا). وسيقوم ثلاثة مساعدين إداريين باستكمال قاعدة بيانات البائعين، وسيوفر مساعدان للمشتريات قدرة إضافية نظرا لمتطلبات حجم العمل في شعبة المشترية؛

(ب) اقترح الإبقاء على خمسة موظفي دعم وصيانة بالرتبة ف-٣ ووظيفتين لمساعدتين اثنتين (فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) (١٢ شهرا) في شعبة خدمات المعلومات والتكنولوجيا؛

(ج) اقترح إنشاء وظيفة واحدة بالرتبة ف-٢ لموظف معاون لإدارة المعلومات (١٢ شهرا) لقسم إدارة المحفوظات والسجلات؛

(د) اقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون البريد (فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) (١٢ شهرا) لدائرة إدارة المرافق (A/62/783، الفقرات ٥٠٢-٥٠٩).

وتمشيا مع ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٤٨ أعلاه، فإنها توصي بالموافقة على ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة، من أصل الوظائف الخمس المطلوبة لشعبة المشترية. وتوصي اللجنة بمواصلة تمويل خمس وظائف في شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات من المساعدة المؤقتة العامة. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على وظيفة الرتبة ف-٢ المطلوبة لقسم إدارة المحفوظات والسجلات ووظيفة فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) المطلوبة لدائرة إدارة المرافق؛ فينبغي استيعاب هذه المهام اعتمادا على القدرات الموجودة.

١٤٥ - تعكس الموارد المقترحة للسفر البالغة ٤٠٠ ٩٦٨ دولار، زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٥٧ دولار أو ٨٩,٦ في المائة على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وترد التفاصيل في الجدول الوارد في الفقرة ٥١٢ من تقرير الأمين العام (A/62/783). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه الزيادة ترجع أساسا إلى أن كامل احتياجات السفر المتصلة بمهام الشراء

أدرجت في الميزانية تحت بند شعبة المشتريات، ذلك أن نقل المهام إلى إدارة الدعم الميداني لم يكن مدعوماً في سياق مقترحات الدعم للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن جزءاً كبيراً من الزيادة في الموارد المطلوبة للسفر يتصل بإقامة حلقات دراسية في مجال الأعمال لتحديد البائعين المؤهلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبتدريب الموظفين، وعقد مؤتمرات لمقدمي العطاءات ومفاوضات العقود التي تجري خارج المقر. وعلى أساس الخبرة السابقة، توصي اللجنة بتخفيض الموارد المطلوبة للسفر إلى ٨٥٠.٠٠٠ دولار.

١٤٦ - تعكس الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين والبالغة ٦٠٠.٠٠٠ دولار، زيادة قدرها ٨٤.٥٠٠ دولار أو ١٦,٤ في المائة على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد المطلوب للخبراء الاستشاريين إلى ٣٠٠.٠٠٠ دولار فبعض المهام المقترحة ينبغي أن يضطلع بها ضمن القدرات الموجودة حالياً.

التكاليف التي تدار مركزياً في إدارة الشؤون الإدارية

١٤٧ - تشمل التكاليف التي تدار مركزياً في إدارة الشؤون الإدارية موارد المرافق والهياكل الأساسية، وتبلغ ٢٦.٤٣٦.٨٠٠ دولار تغطي إيجارات أماكن العمل والتعديلات والتحسينات في المرافق بالنسبة لجميع وظائف حساب الدعم. وتلاحظ اللجنة أن الفرق البالغ ٨.٠١٢.٩٠٠ دولار الزائد على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يعكس الزيادة في التكاليف القياسية لاستئجار مكاتب لجميع موظفي حساب الدعم. وتلاحظ اللجنة أن الموارد المطلوبة للمرافق والهياكل الأساسية يتعين تعديلها على أساس التوصيات المقدمة بشأن الوظائف (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه).

١٤٨ - وتخطط اللجنة علماً أيضاً بالاعتماد البالغ ١١.٣٤٨.٧٠٠ دولار، للوالم والخدمات والمعدات الأخرى، الذي يعكس زيادة قدرها ٩.٧٦٩.٨٠٠ دولار على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وهذا يرجع في معظمه إلى حصة حفظ السلام في نظام إقامة العدل (٣.٨٤٣.٩٠٠ دولار) ولحصة حساب دعم عمليات حفظ السلام من تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يتعلق بالمتقاعدين من العاملين في مجال حفظ السلام (٦.٠٠٠.٠٠٠ دولار).

## (د) مكتب خدمات الرقابة الداخلية

## الوظائف

١٤٩ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٦١، وافقت على ٩٤ وظيفة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، منها ٨ وظائف جديدة و ٨٨ وظيفة محولة من وظائف كانت قد اعتمدت مؤقتا باعتبارها وظائف مساعدة مؤقتة عامة للفترة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، لحين الانتهاء من استعراض المكتب وتقديم تقرير الأمين العام عن الإدارة والرقابة. إضافة إلى ذلك، وافقت الجمعية العامة على ٦٣ وظيفة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لشعبة التحقيقات، في انتظار نتائج عملية فحص عبء قضايا التحقيق وترشيده، ونتائج الاستعراض الشامل لقدرات شعبة التحقيقات داخل مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١٥٠ - تبين الموارد المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، البالغة ٢٧ ٩٤٦ ٥٠٠ دولار زيادة وقدرها ٥ ٠٠٩ ٥٠٠ دولار (أو ما نسبته ٢١ في المائة)، مقارنة بالموارد الموافق عليها للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتشمل الزيادات البارزة احتياجات إضافية قدرها ٨ ١٢٠ ٩٠٠ دولار تحت بند الوظائف، ويعزى ذلك أساسا إلى اقتراح تغيير ٦١ وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وإعادة تصنيفها، في شعبة التحقيقات (يقترح إلغاء وظيفتين من الوظائف الـ ٦٣ الحالية)؛ وإلى الاحتياجات الإضافية تحت بند السفر الرسمي، وقدرها ١ ٠٦٧ ٣٠٠ دولار، نظرا للسفر المتوقع للمحققين من المراكز الإقليمية المقترحة إلى بعثات حفظ السلام؛ والاحتياجات الإضافية البالغة ٢ ٢٢٢ ٧٠٠ دولار، تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات، التي نجمت عن إدراج حصة حساب الدعم من احتياجات فرقة العمل المعنية بالمشتريات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويعوض عن جزء من هذه الزيادات انخفاض الاحتياجات بمبلغ قدره ٧ ١٢٣ ٩٠٠ دولار تحت بند المساعدة المؤقتة العامة بسبب التمويل المقترح لوظائف المحققين إلى وظائف عادية.

١٥١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة قدمت، وفقا للفقرة ٢ (د) من اختصاصاتها الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١، تقريرا عن استعراضها لمقترح ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر A/62/814 و Add.1). وتشير اللجنة إلى أنه نظرا لاعتبارات التوقيت وضرورة تنسيق جدول المواعيد مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، فإنها لم تتمكن من تبادل وجهات النظر مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وتقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وفقا لما تنص عليه اختصاصاتها، تقاريرها إلى الجمعية العامة

من خلال اللجنة الاستشارية. وتعتمد اللجنة الاستشارية أن تخصص وقتا في جدول مواعيدها لهذا التفاعل.

#### الوظائف

١٥٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة للوظائف، وقدرها ٩٠٠ ١٣٥ ٢٠ دولار، تغطي الاحتياجات المتعلقة بما مجموعه ١٧٤ وظيفة من الوظائف الممولة من حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٩٤ وظيفة مستمرة، و ٦١ وظيفة مستمرة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترح تحويلها إلى وظائف عادية، و ١٥ وظيفة حولت من ميزانيات بعثات حفظ السلام و ٤ وظائف جديدة مقترحة).

١٥٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، أن عدد الوظائف الشاغرة كان ٣٠ وظيفة، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، من أصل ما مجموعه ٩٤ وظيفة موافق عليها. وكان من بين الشواغر ١٢ وظيفة في شعبة التحقيقات ووظيفة واحدة في شعبة التفتيش والتقييم و ٢١ وظيفة في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات. وأبدت اللجنة تعليقات في هذا الصدد في تقريرها العام (انظر A/62/781، الفقرة ٢٣).

#### شعبة التفتيش والتقييم

١٥٤ - يقترح إنشاء أربع وظائف جديدة (وظيفة بالرتبة ف-٥ ووظيفة بالرتبة ف-٤ ووظيفة بالرتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لشعبة التفتيش والتقييم لكي يتسنى زيادة قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على القيام بعمليات التفتيش، إذ يوجد حاليا في المكتب موظف واحد لشؤون البرامج برتبة ف-٤ (انظر A/62/783، الفقرات ٥٥٢-٥٦٠). وترى اللجنة الاستشارية ضرورة إجراء مناقشة لرصيد الاحتياجات من الموارد في المهام المختلفة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ ولا توصي اللجنة بالموافقة على هذه الوظائف في الوقت الحالي.

#### شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ومجموعة مراجعي الحسابات المقيمين

١٥٥ - التغييرات في ملاك الموظفين في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ومجموعة مراجعي الحسابات المقيمين هي على النحو التالي:

(أ) يقترح تحويل خمس عشرة وظيفة مدرجة حاليا في ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية) وفي ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(وظيفة برتبة ف-٥، وخمس وظائف برتبة ف-٤، وأربع وظائف برتبة ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية) للنقل إلى ميزانية حساب الدعم (A/62/783، الفقرة ٥٦١)؛

(ب) أُعيد تبرير وظيفة من الرتبة ف-٤ لموظف مراجعة حسابات لتغطية مراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وإلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦٤)؛

(ج) اقترح تحويل تسع وظائف وطنية لمساعدة مراجعي حسابات إلى وظائف من فئة الخدمة الميدانية نظرا لوجود صعوبات في اجتذاب المرشحين المؤهلين والمناسبين، والشروط المتعلقة بالاطلاع على المعلومات ذات الطبيعة السرية والحساسية (انظر A/62/783، الفقرة ٥٦٥). وتوصي اللجنة بقبول مقترحات الأمين العام المتعلقة بشعبة المراجعة الداخلية للحسابات.

#### المكتب التنفيذي

١٥٦ - اقترح إعادة تصنيف الوظيفة الحالية لمساعد شؤون الميزانية والشؤون المالية من رتبة خدمات عامة - ٦ إلى وظيفة برتبة خدمات عامة - ٧ نظرا لطبيعة المهام التي سيضطلع بها والتصديق على الالتزامات والمدفوعات المطلوبة. وتوصي اللجنة بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة.

#### شعبة التحقيقات

١٥٧ - يشير تقرير الأمين العام إلى أنه ينبغي استعراض الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالموظفين في إطار حساب الدعم لشعبة التحقيقات في سياق إعادة هيكلة الشعبة، على النحو المبين في مرفق تقرير الأمين العام (A/62/582). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مقترحات إعادة الهيكلة تركزت على تنظيم قدرات التحقيق حول فئتين رئيسيتين من الحالات التي يحقق فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والحالات المالية والاقتصادية والإدارية)؛ وإنشاء أفرقة متخصصة للتحقيق في هذه الحالات بشكل فعال، ونقل المحققين المقيمين من بعثات حفظ السلام إلى ثلاثة مراكز إقليمية (نيويورك وفيينا ونيروبي)، حيث ستركز قدرات التحقيق. وأبدت اللجنة الاستشارية تعليقات على إعادة الهيكلة المقترحة لشعبة التحقيقات وقدمت توصيات بشأنها في تقريرها (انظر A/62/7/Add.35، الفقرات ١١-٢٣).

١٥٨ - تتضمن الاحتياجات من الوظائف المقترحة في إطار ميزانية حساب الدعم لشعبة التحقيقات ٧٣ وظيفة: ٢٩ وظيفة في نيويورك (٩ وظائف برتبة ف-٤ و ١٤ وظيفة برتبة ف-٣ و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ و ٢٦ وظيفة في نيروبي (وظيفة برتبة مد-١، و ٦ وظائف برتبة ف-٤ و ١١ وظيفة برتبة ف-٣، و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية و ١٨ وظيفة في فيينا (وظيفة برتبة ف-٥، و ٤ وظائف برتبة ف-٤، و ٨ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وتعود هذه الاحتياجات إلى نقل ١٢ وظيفة مأذون بها من الميدان، وتحويل ٣٦ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في الميدان، وتحويل ٢٧ وظيفة مؤقتة عامة حالياً في نيويورك ونيروبي وفيينا وإلغاء وظيفتين.

١٥٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٢، أقرت توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها (انظر A/62/7/Add.35). وطلبت تقديم تحليل وتبرير بشكل مكتمل بشأن إعادة الهيكلة المتوخاة، بما في ذلك ما سيترتب على مفهوم الفريق/الوحدة ونقل المحققين من بعثات حفظ السلام من آثار على الموظفين. وريشما يتم تقديم هذه المعلومات وهذا التحليل، بالإضافة إلى نظر الجمعية العامة في ذلك واتخاذها قراراً بشأنه، لا توصي اللجنة بالموافقة على الموارد اللازمة لوضع إعادة الهيكلة موضع التنفيذ في الوقت الحالي. وفضلاً عن ذلك، لا توصي اللجنة بتحويل وظائف المحققين البالغ عددها ٦٣ وظيفة، ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، إلى وظائف عادية بسبب الحاجة إلى توفر صورة واضحة لهيكل جهاز التحقيق واحتياجاته.

#### الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٦٠ - تبين الموارد غير المتعلقة بالوظائف، والبالغ قدرها ٥٠٠ ٩٤٦ ٢٧ دولار، المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، زيادة قدرها ٥٠٠ ٩٠٠ ٥٠٠ دولار، مقارنة بالموارد الموافق عليها في إطار حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وكما ذكر أعلاه، تتعلق معظم هذه الزيادة بالاحتياجات للوازم والخدمات والمعدات الأخرى نظراً لإدراج اعتماد قدره ٨٠٠ ٦٩ ٢٠٠ دولار، يشكل حصة حساب الدعم المتعلقة بفرقة العمل المعنية بالمشتريات من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٦١ - وتبين الموارد المطلوبة للسفر الرسمي، وقدرها ٥٠٠ ١٩٢ ٣ دولار، زيادة قدرها ٣٠٠ ٠٦٧ ١ دولار (أي ما نسبته ١٦,٥٠ في المائة). وتشمل الموارد مبلغاً قدره ١ ٨٨٢ ٠٠٠ دولار وهو مقدّر لسفر ٥٣ محققاً من المراكز الإقليمية المقترحة للقيام

بدراسات حالة. ونظراً للإبقاء على الهيكل الحالي، بالإضافة إلى معدلات الشغور العالية، توصي اللجنة بالحفاظ على مجموع الموارد المقترحة لسفر مكتب خدمات الرقابة الداخلية عند المستوى الحالي وقدره ٢٠٠ ١٢٥ ٢ دولار.

#### (هـ) مكتب أمين المظالم في الأمم المتحدة

١٦٢ - يبين الاعتماد المقترح لمكتب أمين المظالم في الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والمرصود في إطار حساب الدعم، وقدره ١ ٣١٥ ٥٠٠ دولار، زيادة قدرها ٢٠٠ ٩٦٣ دولار على الموارد الموافق عليها للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتلاحظ اللجنة أن معظم هذه الزيادة يعود إلى الأثر المرجأ لاستمرار ست وظائف وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٢، تنتقل إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) وإلى بعثة الأمم المتحدة في السودان (وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، وستمول في إطار ميزانية حساب الدعم. وتغطي الاحتياجات أيضاً تكاليف الإبقاء على وظيفتين مستمرتين (وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ووفق عليها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لتأدية المهام المتصلة بمعالجة حالات الشكوى المقدمة من الموظفين في الميدان (انظر A/62/783، الفقرة ٥٩٩). وأفيدت اللجنة، بعد الاستفسار، بوجود ست وظائف شاغرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، من أصل الوظائف الثماني المأذون بها. ونظراً لأهمية دور مكتب أمين المظالم في إقامة العدل، توصي اللجنة الاستشارية بقبول مقترحات الأمين العام. وترى اللجنة أنه ينبغي بذل جهود لملء الوظائف الشاغرة بشكل عاجل.

#### (و) مكتب الأخلاقيات

١٦٣ - تشمل ميزانية حساب الدعم اعتماداً يرصد لأول مرة قدره ٦٠٠ ٩٤٨ دولار لمكتب الأخلاقيات للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتشير اللجنة إلى أن ملاك الوظائف للمكتب الذي يتكون من ست وظائف فنية، وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة يمول في إطار الميزانية العادية. وتتعلق معظم الموارد المقترحة بالاستشاريين (٥٠٠ ٧٣٢ دولار)، والمساعدة المؤقتة العامة (٢٠٠ ١٧٦ دولار). وتوصي اللجنة بقبول الموارد المقترحة لمكتب الأخلاقيات.

## (ز) مكتب الشؤون القانونية

١٦٤ - يبين الاعتماد البالغ قدره ٣٠٠ ٩٨٠ ٢ دولار، المقترح لمكتب الشؤون القانونية في إطار حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، زيادة قدرها ٤٠٠ ٣٨٨ دولار على الموارد الموافق عليها للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتتعلق معظم الزيادة بالإضافة المقترحة لست وظائف (وظيفة برتبة ف-٥، وخمس وظائف برتبة ف-٤)، يعوض عنها جزئياً انخفاض في وظائف المساعدة المؤقتة العامة نتيجة للتحويل المقترح لوظيفتين (وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤) إلى وظائف عادية. ويتكون المكتب حالياً من ١١ وظيفة تمول من حساب الدعم (٩ وظائف من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

١٦٥ - وتشمل الوظائف الإضافية المطلوبة لمكتب الشؤون القانونية ما يلي:

(أ) موظفان للشؤون القانونية برتبة ف-٤ لمكتب المستشار القانوني (انظر A/62/783، الفقرات ٦١٩-٦٢٣). ويوجد بالمكتب حالياً ثلاث وظائف ممولّة من حساب الدعم (وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٢ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، إلا أن ثلث أعمال المكتب يتعلق بعمليات حفظ السلام، وذلك كما ورد في تقرير الأمين العام، مع حدوث زيادة مطردة خلال الشهرين الاثني عشر الماضية في عدد طلبات المساعدة والمشورة القانونية؛

(ب) أربع وظائف إضافية ممولّة من حساب الدعم لموظف قانوني أقدم برتبة ف-٥ وثلاث وظائف لموظفين للشؤون القانونية برتبة ف-٤ لشعبة الشؤون القانونية العامة (انظر A/62/783، الفقرات ٦٢٤-٦٢٩). وقد يُطلب إنشاء الوظائف بسبب زيادة عبء العمل المتعلق بأنشطة الشراء التي تتم في بعثات حفظ السلام. واقترح تحويل اثنتين من هذه الوظائف (وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤) من التمويل في إطار فئة المساعدة المؤقتة العامة لإتاحة توظيف محامين مؤهلين للاضطلاع بالمهام ذات الصلة.

وتوصي اللجنة الاستشارية، بناءً على الطاقة الحالية للموظفين والزيادات التي حدثت سابقاً في ملاك موظفي مكتب الشؤون القانونية والبعثات الميدانية، بقبول إنشاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون القانونية (برتبة ف-٤) من الوظيفتين الإضافيتين المطلوبتين لمكتب الشؤون القانونية. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضاً بالموافقة على الوظيفتين المقترحتين تحويلهما من التمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لوظيفة موظف قانوني أقدم برتبة ف-٥ ووظيفة لموظف للشؤون القانونية برتبة ف-٤ (من بين ثلاث وظائف طُلبت) في شعبة الشؤون القانونية العامة. وتتوقع اللجنة أن تمكن هذه الموارد المكتب من إسداء المشورة في حينها وتعزيز الدور المحوري لمكتب الشؤون

القانونية بوصفه الهيئة المركزية في تقديم الخدمات القانونية بالمنظمة (انظر A/62/7، الفقرة ثالثاً-١٦)، بما في ذلك ما يتعلق بأنشطة حفظ السلام.

١٦٦ - وتوصي اللجنة بأن تدعم عروض الميزانية المقبلة لمكتب الشؤون القانونية مؤشرات لعبء العمل وبيانات كمية من أجل السماح بتحليل متطلبات المكتب بشكل أفضل.

### (ح) إدارة شؤون السلامة والأمن

١٦٧ - تشمل موارد حساب الدعم البالغة ٧٠٠ ٨٣٩ ٣ دولار والمقترحة لإدارة شؤون السلامة والأمن للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (بزيادة قدرها ٨٠٠ ٧١١ دولار عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨) طلب إضافة وظيفتين لمدرّبين (خدمات الأمن). وقد طُلبت الوظيفتان من أجل تعزيز القدرة التدريبية بوحدة دعم البعثات دعماً لبعثات حفظ السلام، بالإضافة إلى إدارة السلامة والأمن بالمقر، بالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة الناشئة والمرتبطة بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/62/783، الفقرات ٦٥٠-٦٥٤). غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن ٥ وظائف من بين وظائف حساب الدعم المأذون بها للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وعددها ١٨ وظيفة كانت شاغرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وترى اللجنة ضرورة ملء الشواغر قبل طلب وظائف إضافية. لذا، فإن اللجنة توصي بعدم الموافقة على الوظيفتين. وعلاوة على هذا، أحيطت اللجنة علماً، لدى استفسارها، بأن مقترحات جديدة ستقوم في سياق تقرير الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها.

١٦٨ - وتعكس الموارد المخصصة للسفر وقدرها ٩٠٠ ٧٦٨ دولار زيادة قدرها ٣٠٥ ٠٠٠ دولار أو ٦٥,٧ في المائة عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتوصي اللجنة الاستشارية، بناء على الخبرة السابقة، بخفض الموارد المخصصة للسفر إلى ٦٢٠ ٠٠٠ دولار.

### ٣ - الخاتمة

١٦٩ - أوصت اللجنة الاستشارية، في هذا التقرير، بالموافقة على ما مجموعه ٥٤ وظيفة من بين الوظائف الإضافية المقترحة في تقرير الأمين العام بشأن ميزانية حساب الدعم (A/62/783)، والبالغ عددها ١٥٦ وظيفة، وبالموافقة على ٩٢ وظيفة إضافية مقترحة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز مكتب الشؤون العسكرية (A/62/752) والبالغ عددها ٢٩ وظيفة.

١٧٠- وعليه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة، فيما يتعلق باحتياجات حساب الدعم خلال فترة الاثني عشر شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، على الموارد التي طلبها الأمين العام من ملاك الموظفين ومن غير ملاك الموظفين، رهنا بالملاحظات والتوصيات التي أبدتها اللجنة الاستشارية، كما هو مبين أعلاه. وتطلب اللجنة تقديم المبلغ المعدّل إلى الجمعية العامة في وقت نظرها في اقتراحات الأمين العام.

١٧١- أما بالنسبة لمقترح الأمين العام الوارد في الفقرة ٧٣ من تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر A/62/766) فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تقرر عدم تحويل مبلغ الـ ٢٠١٤٠٠٠ دولار المدرج في مبلغ الـ ٧٠٩٧٠٠٠ دولار الذي أذنت به سابقاً في قرارها ٢٧٩/٦١، ويمثل زيادة في المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام المستخدم في تمويل احتياجات حساب الدعم خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

(ب) أن تقرر استخدام المبلغ الذي مجموعه الـ ١٣٧٩٠٠٠٠ دولار، ويشمل الرصيد غير المربوط وقدره ٦٠٠ ٤٩١ ٥ دولار والإيرادات الأخرى البالغة ١٧٥٩٠٠٠ دولار بالنسبة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ورصيد صندوق حساب الدعم المتعلق بالفترة من ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ١٩٩٩/٢٠٠٠ وقدره ٢١٣٨٠٠٠ دولار، والمبلغ الفائض عن المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ومقداره ٤٤٠١٤٠٠ دولار لتمويل احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

(ج) أن تقرر استخدام المبلغ الفائض عن المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ البالغ الـ ٢٠١٤٠٠٠ دولار لتمويل احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

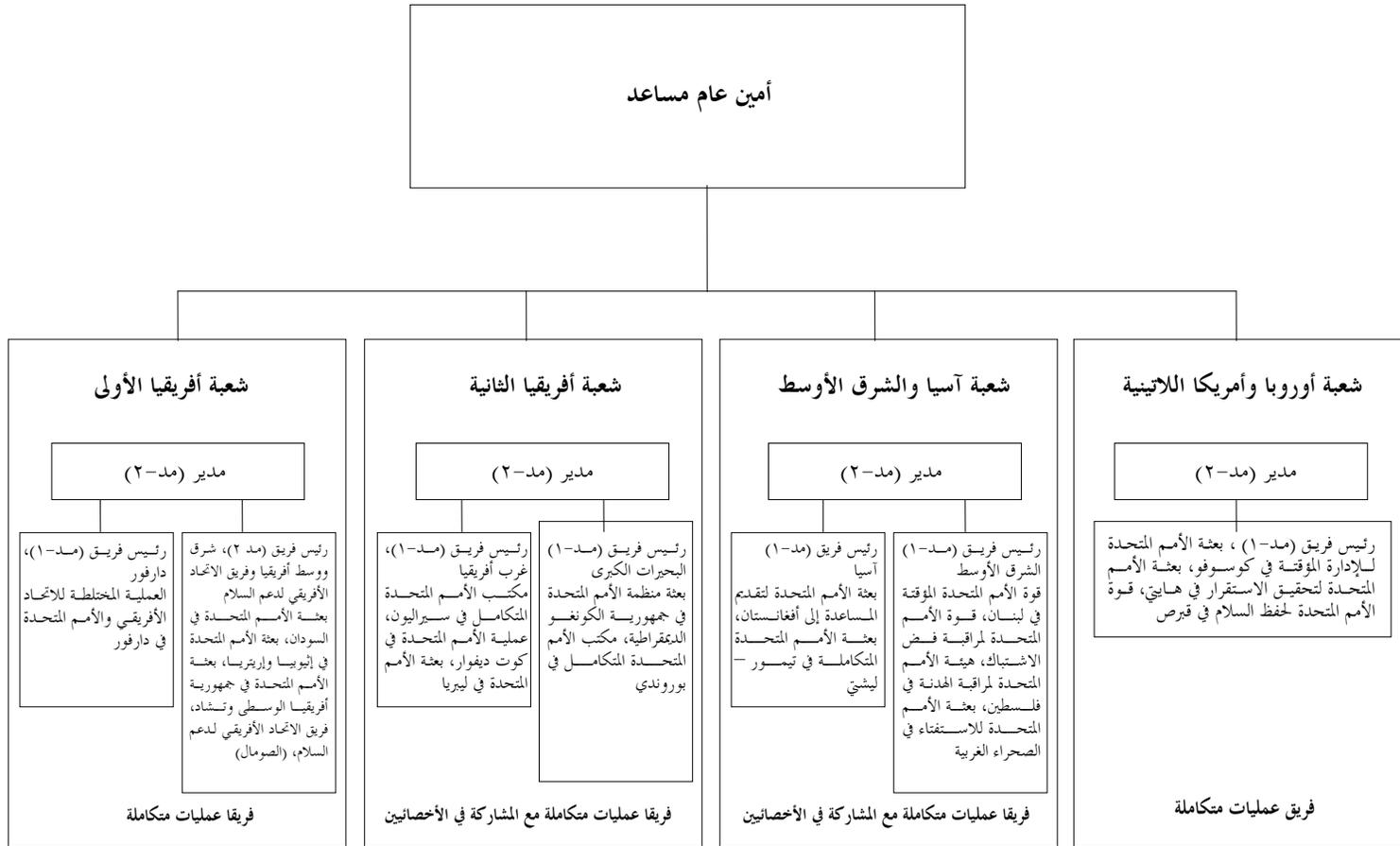
(د) أن تقرر استخدام مبلغ الـ ٤٦٩٦٠٠ الذي يمثل الرصيد المتبقي من المبلغ الفائض عن المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لتمويل احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

## الوثائق

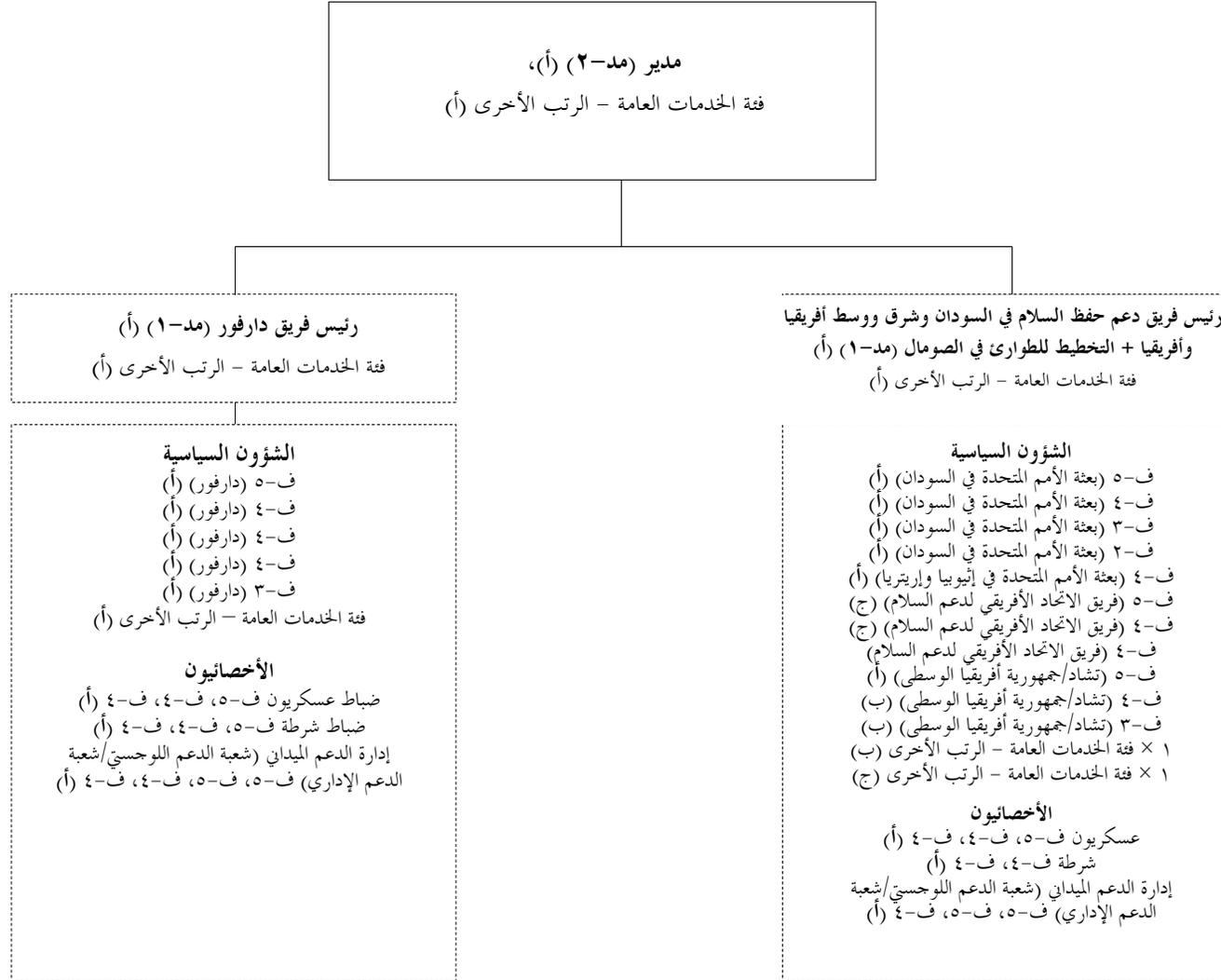
- ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/783)
- تقرير الأداء عن ميزانية المالي لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/766 و Add.1)
- التقرير الأوّلي عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/62/741)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والميزانية المقترحة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام عن الفترة من ١ تموز ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/61/937)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/62/781)
- تقرير عن التحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام (A/62/752)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للخلية العسكرية الاستراتيجية (A/62/744)
- استعراض عام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/62/727)
- قرارات الجمعية العامة ٢٦٨/٦٠ و ٢٤٤/٦١ و ٢٤٥/٦١ و ٢٤٦/٦١ و ٢٥٠/٦١ بآء وجيم و ٢٧٦/٦١ و ٢٧٩/٦١ و ٢٣٨/٦٢
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/62/5) ((Vol.II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات حفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/823)
- تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/814 و Add.1)

# المرفق الأول خريطة تنظيمية

ألف - إدارة عمليات حفظ السلام، مكتب العمليات (في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨) (مقترحة)



## باء - شعبة أفريقيا الأولى في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨



**ملاحظة:** علاقة دالية فقط. الأخصائيون في ملاك الموظفين المعتمد في الوحدات الرئيسية.  
أ: وظائف معتمدة. ب: وظائف مطلوبة. ج: مساعدة مؤقتة عامة.

جيم - شعبة أفريقيا الثانية (في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨) (مقترح)



ملاحظة: علاقة دالية فقط. الأخصائيون في ملاك الموظفين المعتمد في الوحدات الرئيسية.  
أ: وظائف معتمدة. ب: وظائف مطلوبة. ج: مساعدة مؤقتة عامة.

## دال - شعبة آسيا والشرق الأوسط (في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨) (مقترح)



**ملاحظة:** علاقة دالية فقط. الأخصائيون في ملاك الموظفين المعتمد في الوحدات الرئيسية.

أ: وظائف معتمدة. ب: وظائف مطلوبة.

هاء - شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية (في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨) (مقترح)

08-36733



ملاحظة: علاقة دالية فقط. الأخصائيون في ملاك الموظفين المعتمد في الوحدات الرئيسية.  
أ: وظائف معتمدة.



## المرفق الثالث

إجمالي الموارد المالية المقترحة لحساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه  
٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩<sup>(أ)</sup>

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	المبلغ	التكاليف المقدرة	المبلغ المخصص	النفقات	الفرقة
النسبة المئوية	(٢)-(٣)=(٤)	(٢٠٠٩/٢٠٠٨)	(٢٠٠٨/٢٠٠٧)	(٢٠٠٧/٢٠٠٦)	
(٦)÷(٤)=(٥)					
٢٥,٩	٣٩٣٥٢,٦	١٩١٢٧٧,٨	١٥١٩٢٥,٢	١١٣٠٧٢,٥	أولاً - موارد متصلة بالوظائف
					ثانياً - موارد غير متصلة بالوظائف
(٣٢,٨)	(٥٨٢٥,٠)	١١٩٢٤,٥	١٧٧٤٩,٥	٢٣٣٠٩,٦	المساعدة المؤقتة العامة
٥٤,٦	٢٥٧٢,١	٧٢٨٢,٨	٤٧١٠,٧	٣٨٢٧,٠	الخبراء الاستشاريون
٣٤,٣	٣٨٣٦,٠	١٥٠٢٥,٣	١١١٨٩,٣	٩٧٤٢,٤	السفر في مهام رسمية
٤١,٣	٨٦١٥,٩	٢٩٤٧٦,٧	٢٠٨٦٠,٨	١٣٨٧٥,٧	المرافق والهياكل الأساسية
٧٦,٤	١٥١٩,٧	٣٥٠٨,٧	١٩٨٩,٠	١٧٠٦,١	الاتصالات
٧,٨	١٤٧١,٦	٢٠٤٣١,٦	١٨٩٦٠,٠	٩٥٧٨,١	تكنولوجيا المعلومات
(٦٢,٦)	(١٩٤,٧)	١١٦,١	٣١٠,٨	٥١١,١	الخدمات الطبية
٤٣٣,٢	١٢١٩٣,٢	١٥٠٠٧,٨	٢٨١٤,٦	٢٠٧٣,٩	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٣٠,٨	٢٤١٨٨,٨	١٠٢٧٧٣,٥	٧٨٥٨٤,٧	٦٤٦٢٣,٩	المجموع الفرعي، الفرقة الثانية
٢٧,٦	٦٣٥٤١,٤	٢٩٤٠٥١,٣	٢٣٠٥٠٩,٩	١٧٧٦٩٦,٤	المجموع
٢٦,٩	٥٧١٩,٧	٢٦٩٩٧,٣	٢١٢٧٧,٦	١٨٢٣٩,٥	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢٧,٦	٥٧٨٢١,٧	٢٦٧٠٥٤,٠	٢٠٩٢٣٢,٣	١٥٩٤٥٦,٩	صافي الاحتياجات

(أ) تشمل الموارد المبينة في تقرير الأمين العام A/62/783 و A/62/752.

## المرفق الرابع

### معلومات عن ضباط الجيش والشرطة المعارين في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني

#### معلومات أساسية

١ - نظرا للدور الذي تضطلع به إدارة عمليات حفظ السلام في توجيه وإدارة العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثات الميدانية، فقد أُقرّ بالحاجة إلى الخبرة في المجال العسكري ومجال الشرطة منذ فترة طويلة. وفي منتصف التسعينيات استُكمل ملاك الموظفين المدنيين في الإدارة بنحو ١٣٠ "ضابطا مقدما دون مقابل" قدّمته الدول الأعضاء. وقد أدت الشواغل، لا سيما المتعلقة بالتنوع الجغرافي لهؤلاء الضباط، إلى الإلغاء التدريجي لهذا النظام بعد عام ١٩٩٧ (قرار الجمعية العامة ٥١/٢٤٣).

٢ - ورغم هذا القرار، لا يزال هناك تفهم للحاجة إلى الخبرة في المجال العسكري ومجال الشرطة في الإدارة. وعلى هذا النحو، جرت الإشارة في مقترحات حساب الدعم لحفظ السلام للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩، التي طلب فيها فتح ١٠٦ وظائف للتعويض عن الضباط المقدمين دون مقابل، إلى أن ٣٦ وظيفة منها ستخصص لضباط عاملين في الخدمة العسكرية أو خدمة الشرطة (انظر A/52/837، الفقرة ٢٠). ووافقت الجمعية في وقت لاحق على مبدأ استخدام الضباط العاملين في الخدمة العسكرية أو خدمة الشرطة (القرار ٥٢/٢٤٨، الفقرة ١٧).

#### إجراءات التعيين

٣ - يوزع مكتب إدارة الموارد البشرية الإعلانات عن شواغر لوظائف تتطلب ضباطا عاملين في الخدمة العسكرية أو خدمة الشرطة إلى الدول الأعضاء المطالبة بتقديم طلبات توظيف. وتنشر هذه الإعلانات لمدة ٩٠ يوما (مقابل ٦٠ يوما للوظائف المدنية) ولا يعلن عن هذه الوظائف في نظام غالاكسي للتوظيف الإلكتروني وبالتالي لا يستطيع الأفراد تقديم طلبات توظيف. ولا تُقبل سوى الطلبات المقدمة إلى مكتب إدارة الموارد البشرية من خلال البعثات الدائمة.

٤ - وفي أثناء عملية الاختيار، تُرسل توصيات رئيس الإدارة إلى هيئة الاستعراض المركزية المختصة للموافقة عليها قبل إجراء الاختيار. وهذا ما ينسجم مع الإجراء المتبع بالنسبة للوظائف المدنية العادية.

## شروط الخدمة

٥ - يُعين الضباط المختارون لفترة أولية مدتها عامان. وبناء على توصية من المستشار العسكري، بالإضافة إلى موافقة البعثة الدائمة المعنية، يجوز تمديد هذه الفترة لفترات إضافية تصل حتى أربع سنوات خدمة كحد أقصى. وقد وضعت الإدارة هذا القيد لضمان استمرار توافر الخبرة الحالية في المجال العسكري أو في مجال الشرطة، التي تتحقق من خلال التناوب العادي للضباط.

٦ - وقبل تعيين الضباط، تؤكد الدول الأعضاء أنها ستحمي جميع حقوق هؤلاء الضباط المتعلقة بالمعاش التقاعدي والأجر وتحتفظ بحقهم في العودة إلى خدمة حكوماتهم بعد انتهاء فترة تعيينهم مع الأمم المتحدة. وينال الضباط العاملون في مقر الأمم المتحدة الاستحقاقات والمزايا ذاتها للموظفين المدنيين الذين هم في الرتبة نفسها والذين يحصلون على عقد للفترة ذاتها.

٧ - وفيما يتعلق بالعقود الممنوحة في إطار تمويل المساعدة المؤقتة العامة، ينال الضباط المعارون أيضا المزايا والاستحقاقات ذاتها التي ينالها المستخدمون المدنيون. وتكون معظم وظائف المساعدة المؤقتة العامة لأداء مهام قصيرة الأجل، وبالتالي يُعيّن الموظف بعقود تصل مدتها إلى ١٢ شهرا. وهناك بعض الاستحقاقات التي لا يستفيد منها الموظفون بعقود تقل مدتها عن ١٢ شهرا، من قبيل الحق في إجازة لزيارة الوطن أو في إحضار مُعاليتهم إلى مركز العمل. وعلى هذا النحو، لا ينال تلك الاستحقاقات الموظفون بعقود قصيرة الأجل، سواء أكانوا مدنيين أو من العنصر العسكري أو عنصر الشرطة المعارين. والوظائف القصيرة الأجل التي تقل مدتها عن ١٢ شهرا لا تحتاج إلى الإعلان عنها من خلال نظام غالاكسي، أو إلى تعميمها، في حالة الضباط العسكريين، على الدول الأعضاء لمدة ٩٠ يوما، كما هو الأمر بالنسبة للتوظيف الطويل الأجل في وظائف ثابتة للضباط المعارين.